الأمم المتحدة S/PV.9042

مجلس الأمن

السنة السابعة والسبعون

مؤقت

الجلسة ٩٠٤٢

الأربعاء، ٢٥ أيار/مايو ٢٠٢٢، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيسة	السيدة توماس غرينفيلد/السيد هانتر	(الولايات المتحدة الأمريكية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبنزيا
	ألبانيا	السيد خوجة
	الإمارات العربية المتحدة	السيدة الحفيتي
	أيرلندا	السيدة بيرن ناسون
	البرازيل	السيد كوستا فيليو
	الصين	السيد داي بنغ
	غابون	السيد بيانغ
	غانا	السيد أغيمان
	فرنسا	السيدة ديم لابيل
	كينيا	السيد كيماني
	المكسيك	السيد غوميس روبليدو فردوسكو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد روسكو
	النرويج	السيدة يول
	الهند	السيد تيرومورتي

جدول الأعمال

حماية المدنيين في النزاع المسلح

تقرير الأمين العام عن حماية المدنيين في النزاع المسلح (S/2022/381)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: (verbatimrecords@un.org), Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506. وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

22-36045 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

حماية المدنيين في النزاع المسلح

تقرير الأمين العام عن حماية المدنيين في النزاع المسلح (S/2022/381)

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو إلى المشاركة في هذه الجلسة ممثلي الأرجنتين، الأردن، إسرائيل، إكوادور، ألمانيا، إندونيسيا، أوروغواي، أوكرانيا، جمهورية إيران الإسلامية، إيطاليا، باكستان، البحرين، بربادوس، البرتغال، بنغلاديش، بولندا، بيرو، تايلند، تركيا، الجمهورية التشيكية، الجمهورية الدومينيكية، جنوب أفريقيا، جورجيا، سري لانكا، السويد، سويسرا، شيلي، العراق، غواتيمالا، فييت نام، قطر، كندا، كوستاريكا، لبنان، ليختنشتاين، مالطة، ماليزيا، مصر، المغرب، ملديف، نيبال، اليابان، اليونان.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات التالية أسماؤهم إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد راميش راجاسينغام، مدير التنسيق في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية؛ والسيد روبرت ماردیني، المدير العام للجنة الدولية للصليب الأحمر؛ والسيد ديفيد ميليباند، الرئيس والمدير التنفيذي للجنة الإنقاذ الدولية؛ والسيدة راشيل بوكيتا، المديرة القطرية للمنظمة الدولية للنساء المتآزرات في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو سعادة السيد أولوف سكوغ، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وأقترح أن يدعو المجلس المراقب الدائم لدولة فلسطين ذات مركز المراقب لدى الأمم المتحدة إلى المشاركة في الجلسة، وفقاً للنظام الداخلي المؤقت والممارسة السابقة المتبعة في هذا الصدد.

وأقترح أن يدعو المجلس المراقب عن البعثة الدائمة للكرسي الرسولي لدى الأمم المتحدة إلى المشاركة في الجلسة، وفقا للنظام الداخلي المؤقت والممارسة السابقة في هذا الصدد.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2022/381، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن حماية المدنيين في النزاع المسلح.

أعطي الكلمة الآن للسيد راجاسينغام.

السيد راجاسينغام (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أسلط الضوء على بعض الشواغل الرئيسية التي حددها الأمين العام في تقريره السنوي (S/2022/381) عن حماية المدنيين، الذي صدر في الأسبوع الماضي. ويبين التقرير الواقع القاتم المتمثل في أن المدنيين ما زالوا يتحملون وطأة المعاناة في حالات النزاع.

أولا، وهذا هو الشاغل الأهم، ظل النزاع يتسبب في وفاة وإصابة مدنيين على نطاق واسع في العام الماضي. وعندما وقعت الأعمال العدائية في مناطق مكتظة بالسكان، زادت بشدة مخاطر وفاة المدنيين وإصابتهم بجروح. وعندما استُخدمت الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان، كان حوالي ٩٠ في المائة من الضحايا من المدنيين، مقارنة بنسبة ١٠ في المائة في مناطق أخرى. وفي سورية وأفغانستان وأماكن أخرى، تسببت الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع والألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب في مقتل وإصابة مدنيين وأعاقت الوصول إلى الأراضي الزراعية والخدمات الأساسية وسبل العيش. وألحق النزاع أضرارا بالبنية التحتية الحيوية وأدى إلى تداعيها، مما أدى إلى تعطيل الخدمات الحيوية المتمثلة في المياه والصرف الصحي والكهرباء والصحة. وفي اليمن، ألحقت الهجمات أضرارا بالمدارس والمستشفيات والبنية التحتية للاتصالات والطرق والمصانع والمنازل والسيارات والمزارع أو دمرتها. وفي غزة، في الأرض الفلسطينية المحتلة، تسبب القتال في إلحاق أضرار بالآبار والخزانات ومحطات تحلية المياه والصرف الصحي وشبكات المياه ومحطات الضخ، مما حرم الناس من الحصول على مياه الشرب النظيفة.

كما يعرض النزاع التعليم للخطر، حيث هوجمت المدارس بلا هوادة وقُتل مئات المعلمين أو جرحوا أو اختطفوا أو اعتُدي عليهم. وهاجمت الأطراف المتنازعة المدارس واحتلتها، مما حرم مئات الآلاف من الأطفال من التعليم وجعلهم أكثر عرضة للتجنيد في الجماعات المسلحة والعمل الاستغلالي وغير ذلك من الأخطار. وفي الأشهر التسعة الأولى من العام الماضي، دُمرت أكثر من ٩٠٠ مدرسة في أفغانستان أو تضررت أو أغلقت أبوابها، وأعاقت الأخطار الناجمة عن المتفجرات إعادة تأهيلها. وفي إثيوبيا، تضررت آلاف المدارس كليا أو جزئيا ونزح أكثر من ٣٠ ٠٠٠ معلم. والنزاع لا يضر بالبنية التحتية وحدها. فهو يضر بالبيئة الطبيعية، ليس بسبب القتال نفسه فحسب، ولكن أيضا بسبب ضعف الحكومة والإهمال. ففي سورية، على سبيل المثال، أدى الضرر الذي لحق بالبنية التحتية الصناعية إلى توليد ملايين الأطنان من الأنقاض والغبار تحتوي على مواد خطرة مثل الأسبستوس والمعادن الثقيلة والمواد الكيميائية ونواتج الاحتراق، بما لذلك من تأثير خطير محتمل على صحة المدنيين.

ونحن جميعا على دراية تامة بدورة العنف والنزوح، ولم يكن عام ٢٠٢١ استثناء. فبحلول منتصف العام، أدى القتال وانعدام الأمن إلى نزوح ٨٤ مليون شخص قسرا، حيث نزح ما يقرب من ٥١ مليون شخص داخليا. وكما ذكرت مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين خلال عطلة نهاية الأسبوع، فإن الحرب في أوكرانيا، وغيرها من النزاعات، قد أدت الآن إلى زيادة عدد الأشخاص الذين أجبروا على الفرار من النزاع والعنف وانتهاكات حقوق الإنسان والاضطهاد إلى أكثر من ١٠٠ مليون شخص لأول مرة على الإطلاق.

وعندما فر المدنيون إلى مناطق أكثر أمنا، كثيرا ما كان الأشخاص ذوو الإعاقة، بمن فيهم الأطفال وكبار السن، يتُركون. وكثيرا ما كان أولئك الذين تمكنوا من الفرار يفتقرون إلى معدات المساعدة الخاصة بهم ويواجهون صعوبة في التنقل أو لا يستطيعون الحصول على المساعدة. ويؤدي النزاع أيضا إلى خسائر كبيرة في الصحة العقلية. وتشير التقديرات إلى أن أكثر من خمس الأشخاص الذين يعيشون في مناطق متأثرة بالنزاع يعانون من الاكتئاب أوالقلق أو الاضطرابات النفسية اللاحقة للإصابة.

واستمر تعرض العاملين في المجال الطبي والمرافق والمعدات ووسائل النقل الخاصة بهم للهجوم، بينما تدخلت أطراف النزاع في الرعاية الطبية. وفي شمال إثيوبيا، تعرضت مرافق الرعاية الصحية والمعدات ووسائل النقل الخاصة بها للهجوم والنهب، واستخدمت المستشفيات لأغراض عسكرية. وفي أفغانستان، أعاقت الهجمات على مرافق الرعاية الصحية وصول ٣٠٠ ٠٠٠ إنسان إلى الخدمات الصحية. وفي اليمن، كانت نصف المرافق الصحية فقط تعمل بكامل طاقتها وعانت المرافق التي ظلت مفتوحة في كثير من الأحيان من نقص حاد في الموظفين والأدوية والوقود والإمدادات الطبية. وبالإضافة إلى النزاع، أدت الجائحة إلى اشتداد المعاناة الإنسانية وزيادة إجهاد وإضعاف خدمات الرعاية الصحية. ولا يزال ما يقرب من ثلاثة بلايين شخص ينتظرون الجرعة الأولى من اللقاح، والكثيرون منهم يعيشون في حالات نزاع، حيث تتسم النظم الصحية بالضعف وتنخفض ثقة الناس فيها.

وكما سمعنا من الأمين العام وآخرين في الأسبوع الماضي (انظر S/PV.9036)، تفاقم الجوع الناجم عن النزاع. وبحلول نهاية العام الماضي، كان النزاع وانعدام الأمن محركين رئيسيين للأزمات، مع مستويات أسوأ من انعدام الأمن الغذائي الحاد عانى منها ما يقرب من ١٤٠ مليون شخص في ٢٤ دولة. ووجد آلاف الأشخاص في إثيوبيا ونيجيريا وجنوب السودان واليمن أنفسهم على شفا حالة من انعدام الأمن الغذائي الكارثي، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى النزاع المسلح والعنف. وتسببت أطراف النزاع في تفاقم انعدام الأمن الغذائي من خلال إعاقة إنتاج الأغذية وقطع سبل الوصول إلى الغذاء وتدمير مصادره. وفي شمال إثيوبيا، تعطل الإنتاج الزراعي إلى حد كبير بسبب تشريد الناس من مزارعهم وتدمير المحاصيل ونهب الماشية أو قتلها. وفي اليمن، تضررت المزارع والماشية ومرافق تخزين الأغذية وغيرها من مدخلات الإنتاج الغذائي الأساسية والبنية التحتية. وفي

جمهورية أفريقيا الوسطى، احتلت الجماعات المسلحة الحقول ومنعت الوصول إلى المحاصيل وفرص الحصاد.

كما تواجه العمليات الإنسانية تحديات مستمرة ومعقدة فيما يتعلق بإمكانية الوصول، مما يحرم الناس من المساعدة التي يحتاجون إليها للبقاء على قيد الحياة. وفي الصومال، يعوق القتال حركة العاملين في المجال الإنساني والإمدادات الإنسانية على طول الطرق الرئيسية. وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، أجبر انعدام الأمن المنظمات غير الحكومية على تقليص أنشطتها أو تعليقها، فيما يعوق الاستخدام المتزايد للأجهزة المتفجرة تنقلات العاملين في المجال الإنساني ووصول المدنيين إلى المساعدة والخدمات. وفرضت بعض الأطراف المتحاربة قيودا شديدة على الأنشطة الإنسانية. كما أدت التدابير البيروقراطية إلى إبطاء العمليات أو تعطيلها. وفي ميانمار، على سبيل المثال، شملت العقبات عمليات مطولة للموافقة على السفر وصعوبات في تسجيل المنظمات أو الحصول على تأشيرات دخول للموظفين الدوليين. وفي بعض أجزاء البلد، مُنع وصول المساعدات الإنسانية إلى المحتاجين بسبب تأخر أو رفض منح تراخيص السفر وجراء حواجز الطرق ونقاط التفتيش. وأدى تزايد عدد الجماعات المسلحة غير التابعة للدول في النزاعات إلى تعقيد المفاوضات المتعلقة بوصول المساعدات الإنسانية، في حين أن الوجود المتزايد للمتعاقدين العسكريين والأمنيين من القطاع الخاص يخلق أيضا صعوبات للعاملين في مجال الأنشطة الإنسانية الذين يحاولون الوصول إلى المحتاجين.

وأعاقت الجزاءات وتدابير مكافحة الإرهاب ذات المفاهيم الفضفاضة الأنشطة الإنسانية القائمة على المبادئ. فالمعلومات المغلوطة والمضللة تقوض الثقة وتعرض العاملين في مجال الأنشطة الإنسانية لخطر الأذى وتعرض العمليات الإنسانية للخطر في نهاية المطاف. وسهلت وسائل التواصل الاجتماعي انتشار المعلومات الضارة التي تؤثر على مختلف الجماهير. وفي بعض الحالات، تضمنت تلك المعلومات قصصا كاذبة عن المنظمات الإنسانية، مما أعاق عملها. وعندما يتم تسييس الأنشطة الإنسانية، فإن ذلك يؤثر سلبا على قبول المجتمع المحلي لها. وتعرض موظفو المساعدة الإنسانية للترهيب أو الاعتقال أو الاحتجاز أثناء أدائهم لمهامهم. فعلى سبيل المثال، تعرض موظفون من منظمة أطباء بلا حدود غير الحكومية للمضايقة وسوء المعاملة في أفغانستان والعراق ونيجيريا بزعم دعمهم للإرهابيين من خلال توفير رعاية صحية محايدة.

كما تعرض العاملون في المجال الإنساني والأصول الإنسانية للهجوم. وفي العام الماضي، سجل نحو ١٤٣ حادثا أمنيا ضد العاملين في المجال الإنساني في ١٤ بلدا وإقليما بتأثير النزاعات. وأسفر ذلك عن مقتل ٩٣ موظفا. ويمثل الموظفون الوطنيون ٩٨ في المائة من العاملين في المجال الإنساني الذين قتلوا أو جرحوا أو اختطفوا. ولا يبدو هذا العام أفضل حالا.

لقد تسبب النزاع في أوكرانيا في معاناة وخسائر هائلة للمدنيين. ومنذ ٢٤ شباط/فبراير، سجلت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان خسائر بشرية بلغت ٠٨٩ ٨ في صفوف المدنيين في البلد. ومن هذا العدد، قتل ٨١١ ٣ مدنيا وجرح ٢٧٨ ٤، وتعرضت المستشفيات والمدارس والمباني السكنية والملاجئ للهجوم. وأجبر ١٢ مليون أوكراني على ترك منازلهم. وفي المدن المحاصرة، ظل المدنيون محاصرين ومحرومين من الغذاء والماء والكهرباء. وبات شبح النزاع النووي، الذي كان أمرا لا يمكن تصوره في يوم من الأيام، يلوح في الأفق من جديد.

وكما نعرف جميعا، فقد أنهت الحرب فعليا صادرات أوكرانيا الغذائية، وأصبحت الآثار الإنسانية محسوسة خارج حدودها. وعلى الصعيد العالمي، أخذت أسعار المواد الغذائية والمحروقات والأسمدة ترتفع ارتفاعا هائلاً. والزيادات في أسعار الأغذية الأساسية التي تصل إلى ٣٠ في المائة باتت تهدد الناس في بلدان في جميع أنحاء أفريقيا والشرق الأوسط، بما في ذلك السودان والصومال والكاميرون وليبيا واليمن. وكل ذلك يلحق ضررا بأشد الناس فقرا أكثر من غيرهم، ويفاقم المعاناة في حالات أخرى من النزاع ويزرع بذور المزيد من عدم الاستقرار السياسي والاضطرابات في جميع أنحاء العالم.

وكما ذكر الأمين العام مرارا وتكرارا، فإن حماية المدنيين تتوقف على الامتثال الكامل للقانون الدولي الإنساني من جانب جميع

الأطراف. ويستتبع ذلك العديد من الخطوات العملية التي ينبغي أن تتخذها الدول والجماعات المسلحة من غير الدول. وسأذكر بعضا منها هنا.

عليها أن تتابع التقارير عن الأضرار المدنية لقياس أثر العمليات العسكرية وتغيير مسارها، إذا لزم الأمر. وينبغي لها أن تزيد من فهم آثار الصراع على البيئة الطبيعية وأن تدمج الحماية القانونية للبيئة في التدريب العسكري والعقيدة والسياسة والأطر القانونية.

وفي العمليات التي تشمل تحالفا مع الشركاء والحلفاء الأمنيين، بما في ذلك الجماعات المسلحة من غير الدول، ينبغي للدول أن تشارك في الحوار السياسي والتدريب والتخطيط العملياتي المشترك وأن تحجب عمليات نقل الأسلحة حيثما يكون هناك خطر واضح من أن تستخدم الأسلحة لارتكاب انتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني. وينبغي لها أن تكفل حماية العمليات الإنسانية من الديناميات السياسية للنزاع وأن تدعم المشاركة الإنسانية مع جميع أطراف النزاع، بما في ذلك الجماعات المسلحة من غير الدول. وينبغي لها أن تتخذ خطوات لتيسير الأنشطة الإنسانية واستبعاد الأنشطة الإنسانية والطبية من نطاق تدابير مكافحة الإرهاب والجزاءات. كما ينبغي لها التحقق في جرائم الحرب المزعومة، ومقاضاة مرتكبيها، وضمان جبر الضرر للضحايا، وتعزيز قدرات الدول الأخرى ومواردها للتحقيق والمحاكمة.

وأخيرا، ينبغي للدول أن تضع أطرا للسياسات وأن تستفيد من تلك السياسات والممارسات الجيدة. ويجب على أطراف النزاع والدول أن تطبق قدرا أكبر من الإرادة السياسية والالتزام من أجل احترام قواعد الحرب وتنفيذ السياسات والممارسات الجيدة.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيد راجاسينغام على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسيد ماردیني.

السيد ماردیني (*تكلم بالإنكليزية*): بالنيابة عن اللجنة الدولية للصليب الأحمر، يسرني ويشرفني أن أحيط مجلس الأمن علما بما نعتبره بعضا من أكثر تحديات الحماية إلحاحا اليوم. وأتوجه بالشكر إلى الولايات المتحدة على هذه الدعوة.

اسمحوا لي أن أكون صادقا: لقد جئت إلى هنا بشعور معين بتكرار المشهد. فلطالما قدمت اللجنة الدولية إحاطات إلى المجلس لسنوات عديدة. وربما اختلفت شواغلنا وأسئلتنا إلى حد ما، ولكن الموضوع الرئيسي كان هو نفسه إلى حد كبير – أفضل السبل للاستجابة للمعاناة الرهيبة التي نشهدها يوما بعد يوم في النزاعات المسلحة حول العالم وكيفية منع حدوثها في المقام الأول.

والوضع لا يختلف هذا العام. وفي حين أحرز بعض التقدم على الجبهتين المعيارية والسياسية بشأن مسألة حماية المدنيين، فإن الواقع على أرض الواقع ما زال يروي قصة مختلفة جدا في معظم الأحيان. ونرى هجمات متعمدة على المدنيين والأعيان المدنية، تسبب معاناة لا توصف. وكثيرا ما نرى هجمات عشوائية وغير متناسبة. ونرى التسييس الصارخ للعمل الإنساني، بينما لا تزال الحلول السياسية لإنهاء النزاع بعيدة المنال. ونشهد تقصير الدول التي تتحمل المسؤولية الرئيسية عن احترام القانون الدولي الإنساني وضمان احترامه.

وفي الوقت نفسه، جئت إلى هنا اليوم بشعور بالأمل لا يتزعزع – الأمل في إنسانيتنا المشتركة؛ ونأمل أن تتحسن الأمور وأن تترجم الكلمات التي تقال في المجلس إلى واقع مفيد لملايين النساء والرجال والأطفال الذين يعانون من أهوال النزاع المسلح. وفي ضوء ما تقدّم، أود أن أسلط الضوء على ثلاث مسائل نرى أنها ذات أهمية خاصة – وكلها مترابطة – مع طرح أسئلة واضحة تستهدف تحسين الحالة على أرض الواقع.

الأول هو التكلفة البشرية المروعة للحرب في المدن. وهذه بالتأكيد ليست المرة الأولى التي تسلط فيها اللجنة الدولية الضوء على هذا الشاغل في مجلس الأمن، وأجرؤ على القول إنها لن تكون الأخيرة. ولست بحاجة إلى تذكير الأعضاء بالضرر الهائل الذي تسببه حرب المدن، في المقام الأول للمدنيين، وخاصة عندما تستخدم الأسلحة المتفجرة ذات الآثار الواسعة النطاق. لقد رأينا جميعا ذلك على

شاشاتنا، إن لم يكن على الخطوط الأمامية الفعلية – عدد لا يحصى من الناس يُقتل أو يصاب بجروح خطيرة، وتدمر المنازل والبنية التحتية الحيوية، وتستقبل المستشفيات إصابات متعددة وإصابات معقدة سرعان ما تعج بها غرف الطوارئ، ويُترك الناجون وهم يعانون من إعاقات مدى الحياة أو صدمات نفسية شديدة.

ومن الواضح أن ذلك يثير تساؤلات جدية حول كيفية تفسير الأطراف في هذه النزاعات لأدوات القانون الدولي الإنساني ذات الصلة وتطبيقها. الواقع إن مفهوم الضرورة العسكرية يساء استخدامه في معظم الأحيان. وهو يستخدم كذريعة لاستخدام القوة بدلا من أن يكون سببا للحد منها. وغالبا ما تزداد المخاطر عندما يتم تزويد المتحاربين بالأسلحة من جانب الحلفاء أو الشركاء دون إشراف مناسب. ومرة أخرى نحث الدول والأطراف في النزاعات المسلحة على تجنب استخدام الأسلحة المتفجرة الثقيلة في المناطق المأهولة بالسكان بسبب ارتفاع مخاطر الآثار العشوائية. ونحثها على اتخاذ تدابير وقائية وتدابير للتخفيف على جميع المستويات لهذا الغرض لتعزيز حماية المدنيين وتيسير احترام القانون الدولي الإنساني.

وعلى نطاق أعم، نطلب إلى الدول، بما في ذلك أعضاء المجلس، أن تكفل أن تكون حماية المدنيين أولوية استراتيجية في تخطيط وتنفيذ جميع العمليات العسكرية والأمنية في المناطق المأهولة بالسكان. ويشمل ذلك السماح للمدنيين بتلقي المساعدة الإنسانية، وتجنيبهم الهجمات، وتسهيل مرورهم الآمن للحصول على قسط من الراحة من العنف. ويجب حماية الهياكل الأساسية المدنية، التي تسمح بتوفير الخدمات الأساسية للسكان المدنيين، على النحو الذي أقره بالإجماع القرار ٢٥٧٣ (٢٠٢١). ويشمل ذلك أيضا الاستفادة من نفوذ أعضاء المجلس والعلاقات الخاصة مع الحلفاء والشركاء والوكلاء لتعزيز احترام القانون، مع التركيز بشكل مباشر على ضمان نتائج حماية أفضل للمدنيين وغيرهم ممن لا يقاتلون.

والمسألة الثانية التي تثير قلقا خاصا هي الانتشار السريع للمعلومات المضللة والمغلوطة وخطاب الكراهية أثناء النزاع المسلح. ونرى مباشرة في عملياتنا كيف تقلل هذه الظاهرة من قدرة الأشخاص المتضررين على اتخاذ قرارات مستنيرة تؤثر على سلامتهم وكرامتهم. فهي تشوه بشكل خطير المعلومات الحيوية لاحتياجات الإنسان، مثل الوصول إلى بر الأمان والمأوى والرعاية الصحية.

ونشهد أيضا زيادة في المعلومات المضللة، سواء على الإنترنت أو خارجها، مما يعرض للخطر الجهود الإنسانية لكسب ثقة وقبول الأشخاص المتضررين. إن الروايات الكاذبة حول دور المنظمات الإنسانية لا تعيق عملنا فحسب، بل يمكن أن تتسبب في مخاطر على الأشخاص الذين نحاول حمايتهم ومساعدتهم وعلى موظفينا. وفي ذلك الصدد أيضا فإن للدول دورا أساسيا تؤديه في منع التضليل ونشر المعلومات المضللة والتخفيف من آثارها على الأشخاص المتأثرين. وفي حالات النزاع المسلح على وجه التحديد تزداد المخاطر بينما تقل الضمانات. لذلك نحث الدول والأطراف في النزاعات على ضمان ألا تكون أنشطتها وحملاتها الإعلامية جزءا من المشكلة على أقل تقدير، وأن تضع حماية المدنيين في صميم جهودها وألا تعرض الحيز الإنساني للخطر.

ويتعلق شاغلي الثالث والأخير بالضغط المتزايد على المنظمات الإنسانية العاملة في الخطوط الأمامية لأجل مساعدة الدول في الحصول على معلومات بشأن المحاكمات الجنائية في حالات النزاع المسلح في نهاية المطاف. وبطبيعة الحال، فإن تحسين احترام القانون الإنساني الدولي يتطلب المساءلة التي تساعد بدورها على منع انتهاكات القانون الدولي الإنساني، الأمر الذي يعدُّ من مصلحتنا جميعا. ولكن يتعين علينا فصل عمل المنظمات الإنسانية عن مهام هيئات التحقيق. وهذا أمر بالغ الأهمية لأجل الحفاظ على مبادئ الحياد وعدم التحيز والقدرة على الوصول إلى السكان المحتاجين في مجال العمل الإنساني. لذلك نحث الدول على الامتناع عن إلقاء المسؤولية عن تبادل البيانات المستمدة من رصد القانون الدولي الإنساني على المنظمات الإنسانية العاملة مثل منظمتنا.

ويشمل تحسين الامتثال للقانون الدولي الإنساني، باعتباره في صميم ولايتنا، مساعدة الحكومات على الوفاء بمسؤولياتها بسن التشريعات ذات الصلة وتدريب قواتها المسلحة وشرطتها. ويشمل

ذلك الانخراط في حوار بناء مع الأطراف استنادا إلى ملاحظاتنا في الميدان. وربما يشمل ذلك أيضا تقديم المساعدة التقنية والتوجيه العملي فيما يتعلق بالتشريعات المحلية التي تشكل أساسا للتحقيقات وتساعد على ضمان فعاليتها. كما نرجو أن تأخذ الدول بذلك الرأي على نطاق أوسع في سعيها إلى المساءلة في سياق النزاعات المسلحة على نحو يمكّن المنظمات من العمل وفقا لولاياتها فضلا عن تيسيره.

في الختام، لا تزال الفجوة كبيرة جدا بين احتياجات الحماية والمساعدة المتزايدة للأشخاص المتأثرين بالنزاع وقدرة المنظمات الإنسانية على توفير الاستجابة الكافية، ويتعين علينا سد تلك الفجوة. ويعني ذلك إزالة العقبات القائمة مثل التدابير التقييدية التي تجرم تقديم المساعدة وتمنع الوصول إليها أو تسييس التمويل أو فرض متطلبات تعرض مبادئنا الإنسانية للخطر. ويجب أن نكون واضحين في أن المسؤولية عن إزالة تلك العقبات فضلا عن ضمان الحماية تقع أولا وقبل كل شيء على عاتق الدول بما فيها أعضاء مجلس الأمن.

تحقيقا لتلك الغاية، تحث اللجنة الدولية للصليب الأحمر الدول على اتخاذ إجراءات حاسمة في المجالات الثلاثة التي أبرزتها – أي جعل حماية المدنيين أولوية استراتيجية في تخطيط وتنفيذ جميع العمليات العسكرية والأمنية في المناطق المأهولة بالسكان، والعمل لأجل تجنب ومنع انتشار المعلومات المضللة والتضليل في النزاعات المسلحة والتخفيف من آثارها على الأشخاص المتأثرين، وضمان المساءلة للضحايا دون المساس بحياد الحيز الإنساني الذي تحتاج إليه المنظمات الإنسانية في عملها. ومن شأن العمل في هذه المجالات الثلاثة أن يقطع شوطا طويلا لكفالة توفير حماية أفضل للمدنيين في حالات النزاع المسلح في كل مكان. وربما يعني ذلك أنه سيكون لدينا ما نحتفل به في العام المقبل في مثل هذه الإحاطة نفسها.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيد ماريديني على إحاطته.

وأعطي الكلمة الآن للسيد ميليباند.

السيد ميليباند (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني الحضور في مجلس الأمن اليوم لأتكلم بصفتي شاهدا باسم ٣٠ ٠٠٠ من موظفي ومتطوعي لجنة الإنقاذ الدولية الذين قدموا الخدمات لأكثر من ٣٥ مليون مدني في ٢٠٠ موقع ميداني في مناطق النزاع في جميع أنحاء العالم في العام الماضي. ولا يتعلق الطلب الذي يتشاطره موظفونا وعملاؤنا بحقوق أو قوانين جديدة بل بأن يفي المجلس بالتزاماته ويسمح لهم بالتمتع بحماية المدنيين التي وُعدوا بها مرارا وتكرارا.

لقد كرر مجلس الأمن القول مرات عديدة بأن حماية المدنيين من صميم ولايته. كما وعدت قرارات لا حصر لها بالوفاء بالالتزامات المنصوص عليها بموجب القانون الدولي الإنساني. بيد أن هناك ٥٦ نزاعا دائرا في العالم اليوم. وكما قال السيد راجاسينغام، يمثل المدنيون ما يقرب من ٩٠ في المائة من ضحايا الحرب، وعلمنا هذا الأسبوع أن أكثر من ١٠٠ مليون شخص قد أجبروا على الفرار من ديارهم بسبب النزاعات والكوارث. وهذا يعني فشل نظام حماية المدنيين بجوانبه الدبلوماسية والسياسية والقانونية والإنسانية عوضا عن نجاحه. ويتجلى هذا الفشل بشكل واضح في حرمان المدنيين الأبرياء من حقهم القانوني في الحصول على المساعدة المنقذة للحياة. لذا فإن تركيزكم على موضوع هذه المناقشة، سيدتي الرئيسة، في غاية الأهمية.

وفي كل عام يصبح إيصال المساعدة أكثر صعوبة في مناطق النزاع، ليس لأن الجغرافيا الطبيعية أكثر صعوبة بل لأن العقبات التي من صنع الإنسان صارت أكبر من ذي قبل، حيث يتعرض موظفو لجنة الإنقاذ الدولية وغيرهم من العاملين في المجال الإنساني للاختطاف عند نقاط التفتيش وتطلق الجماعات المسلحة النار عليهم ويتعرضون للتهديد بالاعتقال إذا قدموا مساعدات منقذة للحياة لما يسمى بالعدو. وهناك أيضا البيروقراطية وما يتعلق بها من انتظار لا نهاية له للحصول على الأذونات والتأشيرات، والوثائق والتسليم النقدي – وهو تأخير مقصود منه الإحباط، وليس إيصال المساعدة. ووفقا لمشروع تقييم القدرات فإن هناك ما يقرب من ٢٠٠ مليون شخص بحاجة إلى المساعدة الإنسانية، بمن في ذلك ٧٠ في المائة يعيشون في بلدان تفرض قيودا مشددة أو صارمة على الحصول على المساعدات الإنسانية.

وليس هذا أثرا جانبيا للنزاع كما أنه ليس رصاصة طائشة أو خطأ عسكريا، بل إنه جزء من استراتيجية للحرب تنتهك بشكل مباشر قوانين

الحرب نفسها. ولئن كان هذا الأمر مأساويا فلا بد من القول إنه ليس مجرد استراتيجية تتبناها جهات فاعلة من غير الدول بل هي أيضا استراتيجية تتبناها دول أعضاء في الأمم المتحدة. وكثيرا ما يستهدف الانتقام أولئك الذين يشكون منها أو يفضحونها أو يكافحون ضدها – سواء كانوا مسؤولين في الأمم المتحدة أو منظمات غير حكومية أو معارضين سياسيين. ومن الواضح أن الأزمة الأوكرانية تعدُّ ذروة الإفلات من العقاب في هذا العصر لكنها ليست استثناء. ففي الأسبوع الماضي هوجمت مركبتان تابعتان للجنة الإنقاذ الدولية في جمهورية الكونغو الديمقراطية وأسفر الهجوم عن إصابة أحد أفراد الطاقم الطبي في المستشفى بطلقات نارية واختطاف آخرين.

إن المجلس غير مسؤول عن أساليب أولئك الذين يحاصرون المجتمعات المحلية أو يستهدفون المدنيين أو العاملين في مجال العمل الإنساني بيد أنه مسؤول عن عدم مساءلة تلك الجهات الفاعلة والحد من تجاوزاتها غير القانونية التي يتعين وضع حد لها. وندرك ما هو مطلوب لإعادة عصر الإفلات من العقاب إلى الوراء: القدرة على إعادة التوازن للشفافية والرصد وأفرقة الاتصال والمساءلة والعدالة. لقد شهدنا آثار تلك التدابير وهذا ما ندعو إليه اليوم: دفعة جديدة في السعي إلى منع تسليح المساعدة الإنسانية وعرقلة وصولها، نحن لا ندعو في ذلك إلى حقوق جديدة بل ندعو إلى تصميم جديد على التمسك بالحقوق القائمة.

أولا، ينبغي أن يكون وصول المساعدات الإنسانية ومنعها بندا دائما في جدول أعمال المجلس لأن منعها يشكل تهديدا للسلم والأمن الإقليميين. ويجب متابعة التنفيذ عندما تصدر التقارير وتحدد المعايير، ويجب المتابعة عندما يتعطل إحراز التقدم أو يتم التخلي عن الالتزامات.

ثانيا، إن لمسؤولي الأمم المتحدة دورا هاما يؤدونه، ابتداء من الأمين العام إلى أدنى الدرجات الوظيفية. وينبغي الإشادة بشجاعتهم وأصواتهم. وينبغي لمجلس الأمن أن يضع معيارا للدفاع عن مسؤولي الأمم المتحدة الذين يندون بانتهاكات القانون الدولي.

ثالثا، ينبغي دعم هؤلاء المسؤولين بتقييمات مستقلة لانتهاكات وصول المساعدات الإنسانية بحيث لا يترك مجالا للضغط السياسي بغرض إسكات الأصوات. كما اقترحت لجنة الإنقاذ الدولية في قائمة المراقبة التي نشرتها في كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي إنشاء مكتب مستقل لتعزيز وصول المساعدات الإنسانية لتعزيز ذلك التقييم المستقل على وجه التحديد. واقترح الاتحاد الأوروبي عملية لجمع البيانات والإبلاغ عنها بشكل مستقل بواسطة تمويل تلك الجهود وضمان استقلال الهيئة المكلفة بذلك. ونأمل أن تلتزم الدول الأعضاء باستخدام تلك البيانات صوب المساءلة.

رابعا، لا يمكن السماح لآليات الإنذار المبكر بجمع معلومات لا قيمة لها. بل يمكن أن يكون القرار ٢٤١٧ (٢٠١٨) بشأن الجوع الناجم عن النزاعات مؤشرا فعالا على انعدام الأمن الغذائي والمجاعة وأداة لمكافحتهما، بيد أنه يتعرض للخطر بسبب ضعف التنفيذ والبيانات والإبلاغ وعدم الاتساق. ويتعين تغيير ذلك.

أخيرا، عندما يتمتع المجلس بسلطة مباشرة على الوصول إلى المساعدات، كما هو الحال في التصويت المقبل لتجديد وصول المساعدات عبر الحدود إلى سوريا، ينبغي أن يستند هذا التصويت إلى الحقائق والقانون وحدهما لضمان وصول المساعدات الإنسانية إلى المحتاجين إليها بأكثر الطرق مباشرة وفعالية.

نحن نعيش في العالم الحقيقي. ونرى القيود المحيطة بمجلس الأمن المنقسم في كثير من الأحيان، وكذلك في مناطق النزاع التي نعمل فيها. ولكننا نتطلع أيضا إلى المجتمع الدولي الأوسع نطاقا للمساعدة في كسر الجمود.

وعندما ينقسم مجلس الأمن، يمكن للجمعية العامة أن تواصل الاضطلاع بدور حاسم في إنشاء آليات مستقلة لجمع الأدلة على انتهاكات القانون الدولي الإنساني. وحيثما يحتاج العمل الإنساني إلى الحماية من سياسات الدول الأعضاء، يمكن للجمعية العامة أن تنشئ أفرقة مستقلة وبعثات لتقصي الحقائق وأن تقدم تقارير شفافة عن الحواجز المفروضة على العمل الإنساني في حالات النزاع. إن التوثيق

العلني والقاطع للحالة الراهنة لوصول المساعدات الإنسانية هو الخطوة الأولى نحو المساءلة والدبلوماسية من أجل تجديد الوصول.

تعكس الأمم المتحدة جميع تعقيدات العلاقات الدولية، ولكنها أيضا مصدر إلهام للقيم الإنسانية. ونأمل أن تسلط هذه المناقشة الضوء على الفجوة بين الاثنين وأن تؤدي إلى تجديد الجهود للارتقاء إلى مستوى الإنسانية القويمة أخلاقيا، وبصراحة، مستوى الإنسانية القويمة التي أفضت إلى تأسيس هذه الهيئة.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيد ميليباند على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسيدة بوكيتا.

السيدة بوكيتا (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر بعثة الولايات المتحدة على إتاحة الفرصة لي اليوم لتشاطر تجربتنا في النزاعات والأزمات الجارية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. قد يبدو الأمر واضحا، ولكن من الأهمية بمكان لحماية المدنيين في النزاعات المسلحة وضمان وصول أفضل للمساعدات الإنسانية، أن نستمع أولا إلى أولئك منا من البلدان المتأثرة بالنزاعات. أنا مواطنة من جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولذلك، فإنني أعرف بشكل مباشر التحديات التي تواجه بلدي بصفة عامة وفي شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث أعمل.

ولتحديث السياق قليلا، فإن جمهورية الكونغو الديمقراطية هي حاليا موطن لأكثر من ٥,٥ ملايين نازح داخليا، وهو واحد من أكبر أعداد السكان المشردين داخليا في العالم. وعموما، يعيش ٧٠ في المائة من السكان تحت خط الفقر، ويعاني ٢٧ مليون كونغولي من انعدام الأمن الغذائي الشديد، أي أكثر من واحد من كل أربعة أشخاص في البلد. إن التضخم العالمي ونقص الغذاء الناجم عن الحرب في أوكرانيا يجعل الوضع السيئ أسوأ. وعلاوة على ذلك، تحتل جمهورية الكونغو الديمقراطية حاليا المرتبة ١٦٣ من بين ١٧٠ بلدا في المؤشر العالمي للمرأة والسلام والأمن الذي صدر مؤخرا، مما يعني أن جمهورية الكونغو الديمقراطية، علاوة على التحديات الأخرى، هي أيضا واحدة من أصعب الأماكن في العالم بالنسبة للمرأة.

في المنظمة الدولية للنساء المتآزرات، نساعد النساء الناجيات من الحرب على إعادة بناء حياتهن. وبرامجنا برامج بقيادة محلية ومتجذرة في المجتمعات التي نخدمها. ولضمان وصول المساعدات الإنسانية بشكل أفضل وتوفير حماية أفضل لجميع المدنيين، نعتقد أن النهج التحويلية المراعية للمنظور الجنساني والمنظمات النسائية المحلية يجب أن تكون جزءا من الاستراتيجية منذ البداية.

تتأثر النساء بشكل فريد وغير متناسب بدورات الفقر والتشريد في جمهورية الكونغو الديمقراطية، شأنها شأن السكان المهمشين الآخرين، كالأطفال والسكان الأصليين والمعوقين والمسنين. ويشير الطريق صوب تحقيق المساواة بين الجنسين في جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى أن النساء لا يعانين من سياق انعدام الأمن والنزاع فحسب، بل يواجهن أيضا أعرافا ومعتقدات اجتماعية ذكورية مؤذية، تعوق حصولهن على الخدمات الاجتماعية الأساسية والمعونة الإنسانية وتخلق حواجز عندما يحاولن تحدي تلك الظروف. كما أن هذه التحديات المتفاقمة تجعل النساء والفئات المهمشة أكثر الفئات تعرضا للإغفال في الصلة بين العمل الإنساني والحماية والتنمية وبناء السلام.

في المنظمة الدولية للنساء المتآزرات، أعمل مع نساء يعشن في مجتمعات محلية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وربما تكون هؤلاء النساء قد شردن ثلاث أو أربع مرات بحلول الوقت الذي يستقرن فيه هناك – وصدقوني أن اختيار الاستقرار في هذه المناطق ليس خاليا من المخاطر. وكثيرا ما يتحول الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية والنزاعات المتعلقة بالتعدين إلى عنف مسلح يغلق الطرق ونقاط وصول المساعدات الإنسانية. ولذلك، يتعين علينا أن نكون مبدعين وقادرين على التكيف من أجل تقديم خدمات متسقة للنساء، وتقديم المنح النقدية، ومواصلة برامجنا التدريبية.

ولا تقوم النساء في برامجنا بتطوير مهارات التدريب المهني وبدء أعمالهن التجارية الخاصة فحسب، بل يتعلمن أيضا عن المدخرات والصلة بين التغذية والصحة وحقوقهن. وتوفر مدخراتهن ودخلهن الإضافي لهن القدرة على الصمود وحاجزا عازلا بين الأزمة والعوز

التام. لكن مع مرض فيروس كورونا، والحرب في أوكرانيا، وارتفاع أسعار المواد الغذائية والوقود، فإن هذا الحاجز العازل للنساء يتآكل ببطء.

ونحن نقف متضامنين، ونتشاطر الأمل في السلام، مع جميع الأوكرانيين، لأننا نعلم أن آثار الحرب والنزاعات والكوارث القريبة والبعيدة كثيرا ما تتحملها أضعف الفئات وأكثرها تهميشا. والمنظمات المجتمعية التي تركز على المرأة هي الأولى في الخطوط الأمامية التي تقدم لها الدعم الفوري وتحول دون انتكاس التقدم الذي أحرزته المرأة في مدخراتها وقدرتها على الصمود، وكذلك في كرامتها ووضعها.

وسأعطي مثالا على إحدى خريجات برنامجنا، سولانج، التي اغتصبت أربع مرات على مدى عقدين من الحرب. لقد رأت زوجها وأطفالهما الثلاثة يتعرضون للتعذيب والقتل. وبعد أن أدى اغتصابها الرابع إلى الحمل، غادرت قريتها، بحثا عن بداية جديدة لها ولابنتها الوليدة. وعلى الرغم من الاكتفاء الذاتي الذي اكتسبته من التدريب الذي قدمناه لها، إلا أن المجتمع لم يبرح يسخر منها ويعزلها كضحية للاغتصاب بسبب ما تحمل من ندوب واضحة جراء الضرب الذي تعرضت له. وبسبب الأصدقاء الحميمين الذين التقت بهم في جلسات التدريب الجماعية والثقة التي بنيت بين المشاركين والمدربين على حد سواء، تقول إننا جميعا نقبل بعضنا البعض، بدون تمييز، وأن ما تحمل من ندوب غير مرئية يمكن أن تبدأ في الالتئام.

إن امرأة مثل سولانج ليست سوى مثال واحد على الكثيرين الذين قد يتم إغفالهم عند تقديم الخدمات المجتمعية بسبب وصمة العار والعزلة. وإذا كان الهدف من المعونة الإنسانية وإمكانية الحصول عليها هو الحد من الضرر الذي يلحق بجميع المدنيين المتضررين من النزاع والحرب، فيجب أن تكون نهج سولانج التحويلية المراعية للمنظور الجنساني والمنظمات النسائية المحلية جزءا من استراتيجية الحماية والعمل الإنساني.

ولن تقتصر هذه النهج على مراعاة الآثار والتحديات الفريدة التي تشكلها أوجه ضعف المرأة على وصول المساعدات الإنسانية والاعتراف بها فحسب. يعني التحول المراعي للمنظور الجنساني أن عمليات صنع القرار والتخطيط على جميع المستويات تقدر وتعترف على النحو المناسب بسعة حيلة المرأة وقدراتها في المجتمع المدني بوصفها قائدة.

ونرى عاما بعد عام أنه عندما نتمكن من بناء قوة المرأة وقدرتها على الصمود من خلال برامجنا، فإنها تكون قادرة على الرد من خلال بناء قوة وقدرة النساء الأخريات والمجتمع المحلي والجيل المقبل.

هناك نساء مثل سيناما، التي رأت والدتها تكافح من أجل تربية أطفالها السبعة على وجبة واحدة بالكاد في اليوم، لأنها، كأرملة، لم يكن لها أي حقوق في الأرض أو الميراث، مما ترك الأسرة بأكملها عرضة لكل موجة جديدة من النزاع والأزمات. إن سيناما، التي تبلغ الآن من العمر ٢٦ عاماً، قد بنت اعتمادها على نفسها من خلال برنامجنا التدريبي لتصبح صانعة طوب. وتنقل سيناما اليوم هذه المهارات نفسها، بصفتها مدربة مهنية، إلى نساء أخريات في مجتمعها، وهي تملك أرضها. إنها تترك إرثاً للجيل القادم تأمل أن يصمد أمام الحروب التي تركت آثارها على مراحل حياتها الخاصة.

وخلال الأزمات، يتطلع الأشخاص المتضررون من الكوارث والنزاعات إلى سلطاتهم الوطنية والمحلية والأمم المتحدة والمجتمع الإنساني الأوسع نطاقاً لدعم وتعزيز حمايتهم من تلك التهديدات. لذلك فإن حمايتهم مسؤولية رئيسية تقع على عاتق المكلفين بالواجبات. وبغية الوفاء بالمسؤولية الكبيرة المتمثلة في ضمان وصول المساعدات الإنسانية وحماية المدنيين، يجب أن يكون هناك تنسيق أوثق بين الأفرقة القطرية المعنية بالشؤون الإنسانية والسلطات الحكومية وبعثات حفظ السلام، مثل بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والمجتمع المدني عبر مراحل التخطيط والتنفيذ للاستجابة الإنسانية.

وتحتاج منظمات المجتمع المدني – ولا سيما المجتمع المدني النسائي – إلى موارد مالية إضافية ومرنة وموارد بشرية وقدرات. إن إشراك منظمات المجتمع المدني التي تقدم بالفعل المساعدات

والخدمات أمر أساسي لضمان وصول المساعدات الإنسانية للنازحين والمهمشين والفئات السكانية الضعيفة في أماكن مثل جمهورية الكونغو الديمقراطية. إن حياة هؤلاء المدنيين والنساء مثل سولانج وسيناما لا تصبّ تماماً في مصلحة مختلف القطاعات أو جداول الأعمال أو حتى الأطر. لذلك، ولضمان حمايتهم، أطلب إلى دوائر العمل الإنساني العالمي والدول الأعضاء أن يفكروا ويتصرفوا على الصعيد الكلي والمحلي والتحويلي من أجل الالتقاء بهم أينما كانوا – لأن كل أزمة هي أزمة حماية.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيدة بوكيتا على إحاطتها.

وأود أن ألفت انتباه المتكلمين إلى الفقرة ٢٢ من المذكرة الرئاسية S/2017/507، التي تشجع جميع المشاركين في جلسات المجلس على الإدلاء ببياناتهم في غضون خمس دقائق أو أقل، تمشياً مع التزام مجلس الأمن بالاستفادة من الجلسات المفتوحة بطريقة أكثر فعالية.

وأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة للولايات المتحدة.

أودّ أن أبدأ بتقديم الشكر إلى المدير راجاسينغام والمدير العام ماريديني على إحاطتيهما اليوم. كما أعرب عن بالغ تقديري للمتحدثة من المجتمع المدني، السيدة راشيل بوكيتا من المنظمة الدولية للنساء المتآزرات، والسيد ديفيد ميليباند من لجنة الإنقاذ الدولية. وأشكر السيد ميليباند على قائمة الحلول الواضحة والعملية لتوفير وصول المساعدات الإنسانية التي تشتد الحاجة إليها، وأشكر السيدة بوكيتا على طرحها الطرق المختلفة التي تتضرر بها النساء والفتيات والرجال والفتيان عندما يُعاق وصول المساعدات الإنسانية – وهي مسألة كثيراً ما يتم تجاهلها. إنني أقدّر تقديراً كبيراً مشاطرتنا قصصاً من الحياة الواقعية لسولانج وسيناما وتأثير برامجها على حياتهما. وأود أيضاً أن أشكر السيد ماريديني على مشاطرتنا وجهات نظر اللجنة الدولية للصليب الأحمر وعلى توصياته المقدمة إلى المجلس. وتقدر الولايات المتحدة تقديراً كبيراً كل العمل الذي تضطلع به الأمم المتحدة واللجنة الدولية للصليب الأحمر وغيرهما من المنظمات غير الحكومية في الميدان من أجل حماية المدنيين في النزاعات المسلحة. إنهم يعرفون أنهم جميعاً منقذون للحياة، ونحن نقدرهم.

نسمع تقارير جديدة عن مدنيين معرضين للأخطار كل يوم. تأتي التقارير من كل ركن من أركان العالم – من موسيقي في مالي أخبر صحيفة واشنطن بوست، في وقت سابق من هذا الأسبوع، عن ذبح ما لا يقل عن ٣٠٠ مدني على يد مجموعة فاغنر المدعومة من روسيا؛ إلى مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين الذي أبلغ العالم يوم الاثنين أنه قد تم، لأول مرة، تشريد أكثر من ١٠٠ مليون شخص قسراً.

وما يزيد الطين بلّة أن عمليات القتل والتشريد القسري وعدم وصول المساعدات الإنسانية غالباً ما تأتي معاً وتخلق دوامة تهوي نحو الأسفل. وكمثال مروّع على ذلك، لا يزال أكثر من ٥,٦ مليون كونغولي مشردين في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأبلغت السيدة بوكيتا عن وجود عدد أكبر من ذلك وشددت على أنه واحد من أكبر أعداد السكان المشردين في العالم.

إن القتال الذي لا يتوقف قد حدّ بشدة من إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية. وعلى مدى ١٠ أشهر في عام ٢٠٢١، أثّر ما لا يقل عن ٢٦٠ حادثاً منفصلاً بشكل مباشر على العاملين في المجال الإنساني أو الإمدادات الإنسانية. وقُتل ما يقرب من ٦٠ عاملاً أو أصيبوا بجروح أو اختُطفوا خلال تلك الفترة. وبالمثل، تعرّض العاملون في المجال الإنساني للهجوم في جنوب السودان، عندما قُتل ثلاثة من عمال الإغاثة في ٢٤ آذار/مارس وهم يشاركون في قافلة تابعة لبرنامج الأغذية العالمي. تزيد عمليات القتل من صعوبة إيصال المساعدات الإنسانية، كما أن نقص المساعدات يزيد من احتمال بقاء المدنيين نازحين.

وما نراه في سورية هو نتيجة لتلك الحلقة المفرغة، حيث يعتمد ١٤ مليون سوري على المساعدات الإنسانية، بعد ١١ عاماً من الحرب الوحشية التي شنها نظام الأسد، ولا يزال ٦,٦ مليون سوري نازحين داخلياً. ففي كل شهر، يتعرض المدنيون السوريون للهجوم والقتل من قبل نظام الأسد وغيره، وغالباً ما تفتقر المستشفيات إلى الأدوية أو الإمدادات اللازمة لمساعدة الجرحى لأن القوافل الإنسانية غير قادرة على الوصول إليها.

كما أن شعب أوكرانيا في حاجة ماسة إلى المساعدة الإنسانية، حيث لا يزال عدد لا يحصى من المدنيين يصابون أو يُقتلون بسبب الحرب الوحشية التي اختارت روسيا شنّها. لقد رأينا صوراً لمقابر جماعية. ورأينا صوراً للمباني المدمرة. ورأينا تقارير موثوقة عن أفراد أعدموا، وجثثاً تظهر عليها علامات التعذيب، وروايات مروعة عن العنف الجنسي ضد النساء والفتيات، فضلاً عن الفتيان والمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وأحرار الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين. وفي هذا الشهر، أعلنت بعثة الأمم المتحدة لرصد حقوق الإنسان في أوكرانيا أن لديها أدلة على ما لا يقل عن ٣٠٠ عملية قتل غير قانونية للمدنيين، بمن فيهم الأطفال، منذ انسحاب القوات الروسية من المناطق الواقعة شمال كييف. ورأينا بالأمس تقارير إعلامية موثوقة عن قيام القوات الروسية بسرقة الحبوب من أوكرانيا، حيث أدت هذه الحرب إلى تفاقم أزمة الأمن الغذائي العالمية. وكان الأثر مدمراً بشكل خاص على الأطفال في المنطقة وفي جميع أنحاء العالم.

ولتلك الأسباب، ندعو الأمين العام إلى إضافة أوكرانيا بوصفها حالة مثيرة للقلق في التقرير السنوي المقبل عن الأطفال والنزاع المسلح. ستكون هناك عدالة، وستُحاسَب روسيا على تلك الفظائع.

إن مسؤوليتنا – عن صون السلام والأمن الدوليين – تعني أن علينا التزاماً بالتصدي لجميع تلك التهديدات التي تواجه المدنيين في النزاعات المسلحة. وتقع التزامات على عاتق أطراف النزاع من الدول ومن غير الدول فيما يتعلق باحترام حقوق الإنسان وحماية المدنيين، بمن فيهم العاملون في المجال الإنساني، فضلاً عن المعدات والسلع غير المخصصة للأغراض العسكرية.

بيد أن من واجبنا أيضاً، بوصفنا مجلس الأمن، أن نفعل كل ما في وسعنا لحماية المدنيين العالقين في براثن النزاع. ولعل الطريقة الأكثر مباشرة وقوة وعملية التي يمكننا من خلالها القيام بذلك هي توفير إمكانية وصول المساعدات الإنسانية وحمايتها. ففي آخر المطاف، يمكننا جمع كل أموال العالم والتبرع بكل ما في العالم من مواد غذائية وإمدادات طبية، ولكن ذلك لن يكون مجديا ما لم يصل إلى المحتاجين.

ويملك مجلس الأمن صلاحية إيجاد طرق للتمكين من إيصال المساعدات الإنسانية حيث تشتد الحاجة إليها. وقد فعلنا ذلك في العام الماضي عندما صوتنا بالإجماع مؤيدين لتجديد الولاية من أجل إيصال المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة عبر الحدود في سورية (القرار ٢٥٨٥ (٢٠٢١)). وكان ذلك قرارا هاما ومنقذا للأرواح بالنسبة لملايين الأشخاص. وقد أظهر أفضل ما يمكننا القيام به عندما نعمل معا.

والآن، في عام ٢٠٢٢، تقدر الأمم المتحدة أن ١٤,٦ مليون سوري يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية – بزيادة قدرها ١٠ في المائة تقريبا عن العام الماضي. ولذلك، علينا تجديد الولاية مرة أخرى، وعلينا توسيع نطاقها وزيادة عدد المعابر لتلبية الطلبات المتزايدة على المساعدات الإنسانية في سورية. وأتطلع إلى السفر إلى معبر باب الهوى قريبا ورؤية الاحتياجات الحالية في الميدان بأم عيني.

يسلط تقرير هذا العام (S/2022/381) الضوء على عائق أساسي آخر أمام حماية المدنيين، ألا وهو، المعلومات المضللة. ففي جمهورية أفريقيا الوسطى ومالي، على سبيل المثال، تهدد المعلومات المضللة التي تستهدف الأمم المتحدة سلامة حفظة السلام وأمنهم بشكل خطير وتقوض قدرة الأمم المتحدة على الوصول إلى المدنيين وحمايتهم. ويجب أن نكفل توافر القدرات التي تحتاجها الأمم المتحدة للتصدي للمعلومات المضللة التي تعوق العمل الذي كُلفت بالقيام به.

إن هذه المناقشة السنوية تتسم بالواقعية في كل عام، ولكنها واقعية بشكل خاص في هذا العام. ولحسن الحظ، فإن الخطوات واضحة. وعلى نحو ما أوضح مقدمو الإحاطات، ثمة خطوات عملية يمكننا اتخاذها الآن لحماية المدنيين. فنحن نعرف بالضبط كيف يمكننا السماح بإيصال المساعدات الإنسانية وكسر حلقة اليأس. فلننجز تلك المهمة.

أستأنف مهامي بصفتي رئيسة المجلس.

السيد بيانغ (غابون) (*تكلم بالفرنسية*): أشكر المدير راميش راجاسينغام والمدير العام روبرت ماردیني والرئيس ديفيد ميليباند والمديرة راشيل بوكيتا على إحاطاتهم الملهمة.

لا توجد سوى طريقة واحدة فعالة لحماية المدنيين في النزاعات المسلحة، ألا وهي، عدم خوض نزاعات مسلحة أو التحريض عليها. وإذا نشب نزاع مسلح، يجب أن نحشد جهودنا لوقفه فورا. فما دامت الحرب لم تبدأ، لا بد من منعها من خلال التصدي للأسباب الجذرية المعروفة التي قد تؤدي إلى اندلاعها.

وهذه الوسيلة الفعالة لتجنيب المدنيين ويلات الحرب وإنقاذهم من الخوف أو الإهانة محفورة بحبر لا يمحى في كل حكم من أحكام ميثاق الأمم المتحدة. وتلك هي المهمة الأصلية للأمم المتحدة وعلة وجود مجلس الأمن.

ومن الواضح أن الحكم بوفاء المجلس بولايته سيتوقف على فعاليته في حماية السكان المدنيين في كل مكان من العالم من ويلات الحرب. وعلى النقيض من ذلك، سيكون المجلس قد فشل في مهمته ما دام السكان المدنيون ضحايا للأعمال العدائية. ويكون المجلس مقصرا عندما تكون استجابته للخسائر في صفوف المدنيين مجرد شعارات رنانة أو تشرذم مرتبط بالمصالح والنفوذ في المجال الجيوسياسي أو الجيواستراتيجي.

إن العالم يشهد الكثير جدا من الحروب. ووفقا للجنة الدولية للصليب الأحمر، هناك حوالي ٥٠ حربا تشارك فيها دول وأكثر من مائة حرب تشارك فيها جماعات مسلحة. وتودي كل حرب من هذه الحروب بحياة المدنيين وتسفر عن تشويه الناجين أو تعذيبهم أو اغتصابهم أو تشريدهم قسرا أو عن انتهاكات خطيرة لحقوقهم الأساسية. وفي كل حالة، تدفع النساء والأطفال أفدح ثمن من دمائهم وفي صورة تخويف وإهانة.

ولا تزال أفريقيا أكثر مناطق العالم تضررا من النزاعات المسلحة. وفي الخنادق ومخيمات اللاجئين في عشرات البلدان في القارة الأفريقية، لن يختلف "يوم أفريقيا"، الذي نحتفل به اليوم، عن أي يوم آخر من حيث شعور الناس بنفس الإحساس بالكرب والرعب.

وإن لم نتمكن من احتواء الحروب أو منع نشوبها، يجب أن نكون قادرين على الحد من آثارها على أولئك الذين لا يشاركون في الأعمال العدائية وعلى منع الهجمات والتفجيرات واستهداف السكان. ويتطلب ذلك بالطبع التزام الأطراف المتحاربة التزاما صارما بالمبادئ الأساسية الخمسة للقانون الدولي الإنساني، وهي الإنسانية، والتمييز، والحيطة، والتناسب، ومنع التسبب في أي معاناة وأذى لا داعي لهما.

ويعني التراخي في تطبيق القانون الدولي الإنساني إنزال عقوبة مزدوجة بالسكان المدنيين. والشهادة المؤثرة التي تشاطرتها السيدة بوكيتا معنا من فورها تذكرنا بالتأكيد بإنسانيتنا. ولكنها يجب، في المقام الأول، أن تنشط تعطشنا للعمل.

إن حماية المدنيين مسؤولية كل عضو في المجتمع الدولي وأمر واجب على كل عضو في مجلس الأمن. ويجب أن نتحلى بالشجاعة لدى القيام بذلك، بالقدر الذي تحدده الصكوك المعيارية المتاحة لنا – ومن بينها القرار ١٦٧٤ (٢٠٠٦) بشأن المسؤولية عن الحماية والقرار ١٧٣٨ (٢٠٠٦) بشأن حماية المدنيين في أوقات النزاع، الذي يدين الهجمات على الصحفيين، والقرارات ٢٤٦٧ (٢٠١٩) و ٢٤٢٧ (٢٠١٨) و ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، التي تكفل حماية فئات محددة، الأطفال والنساء – من أجل ضمان تنفيذها في أوقات الحرب.

والنزاعات في عصرنا هي في الأساس نزاعات داخلية وحضرية، وبالتالي تشكل عوامل ضعف لدى السكان المدنيين، الذين يعانون من الآثار المباشرة للنزاعات ومن آثارها غير المباشرة الناجمة عن تدمير البنية التحتية المدنية المستخدمة لتوفير الخدمات العامة أو تحويلها أو توزيعها. وهذه الهجمات لا تقوض قدرة الدول على حماية السكان المدنيين فحسب، ولكن لها أيضا تأثير كبير ودائم على قدرة الدولة على التعافي وإعادة الإعمار، مما يترتب عليه ضرورة ضمان إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية دون عوائق وتوفير الحماية للعاملين في المجال الإنساني وتأمين مخيمات اللاجئين. ونشجب وندين بأشد العبارات الهجمات الأخيرة على العاملين في المجال الإنساني في اليمن وجنوب السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى، ونؤكد مجددا التزامنا باحترام القانون الدولي الإنساني، وهو أمر ضروري لضمان وصول المساعدة الإنسانية بأمان إلى السكان المنكوبين.

إن الأشخاص غير المشاركين في القتال، أو الذين لم يعد بإمكانهم المشاركة فيه بسبب حالتهم، ينبغي ألا يصبحوا أهدافا للهجمات المسلحة. ومع ذلك، أصبح من الشائع جدا استهداف المدنيين أو البنية التحتية المدنية بشكل مباشر بالمدفعية الثقيلة والقصف والأسلحة العشوائية مثل القنابل العنقودية وغيرها من المتفجرات. وتخلف هذه الأسلحة آثارا غير متناسبة يمكن أن تمتد إلى ما بعد انتهاء النزاع وتتجاوز بروتوكولات وكالات الأمم المتحدة وكياناتها المتخصصة. ويجب أن يحترم الجميع الحظر المفروض على استخدام أسلحة الدمار الشامل.

وثمة مجال آخر يجب فيه حماية المدنيين، ألا وهو، مجال انتهاكات حقوق الإنسان. فمن الاغتصاب والعنف الجنسي والجنساني إلى الاتجار بجميع أنواعه، تجد شبكات المتجرين في المدنيين الفارين من ساحات القتال، ولا سيما النساء والأطفال، أسهل فريسة لها لأنهم مكشوفون وضعفاء ولا يملكون موارد وغير مشمولين بالحماية. وفي هذا الصدد، مرة أخرى، فإن من واجبنا الوفاء بالتزاماتنا وضمان الامتثال للاتفاقيات الدولية وقرارات مجلس الأمن.

ويجب ألا نتهاون في سياق النزاعات المسلحة بغية منع استخدام المدنيين والبنية التحتية المدنية للأغراض العسكرية. ويجب ألا تفتر عزيمتنا في تعبئة الجهود في مواجهة الهجمات المتكررة بشكل متزايد ضد العاملين في المجال الإنساني والصحفيين، فضلا عن الانتهاكات للحق في الحصول على المعلومات. وبالمثل، يجب على المجتمع الدولي أيضا أن يكفل حماية البيانات الرقمية للمدنيين واستمرار احترام حقوقهم في حالات النزاع المسلح. ويكتسي هذا الأمر أهمية خاصة بالنسبة للمدنيين النازحين الذين قد يتعرضون في بعض الحالات للانتقام بسبب انتمائهم العرقي أو دينهم أو لأي سبب آخر.

ويجب اتخاذ إجراءات عاجلة ومنسقة وهادفة لتعزيز إيصال المساعدة الإنسانية إلى السكان المدنيين، وكل ذلك في إطار خطط تمويل جديدة يمكن أن تستوعب الإجراءات القصيرة الأجل والطويلة الأجل على السواء، فضلا عن النهج الفردية والنظمية. ولا ينجح هنا مبدأ نهج واحد مناسب للجميع، ولذلك يجب تكييف التأهب الإنساني للاستجابة لحالات محددة.

ومن الأهمية بمكان ضمان القضاء على الإفلات من العقاب على الهجمات على المدنيين. ويجب محاسبة مرتكبي جرائم الحرب وغيرها من انتهاكات قوانين الحرب وتحميلهم المسؤولية عن أفعالهم. ويجب بالطبع إجراء تحقيقات مستقلة ونزيهة وحرة من أجل إثبات الحقائق وإسناد المسؤوليات.

وفي الختام، أود أن أعرب عن رفض بلدي لجميع أشكال الحرب، وأن أؤكد أيضا التزامنا بالحل السلمي للنزاعات. ويجب علينا مضاعفة جهودنا لتقويض منطق الحرب وإعادة ربط المجلس بهدف حماية المدنيين من الحرب.

السيد تيرومورتي (الهند) (*تكلم بالإنكليزية*): أود بداية أن أشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه المناقشة المفتوحة السنوية اليوم بشأن الموضوع الهام المتمثل في حماية المدنيين في النزاعات المسلحة. وكذلك الشكر موصول للسيد راميش راجاسينغام، مدير شعبة التنسيق بمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية؛ والمدير العام للجنة الدولية للصليب الأحمر، السيد روبرت ماريديني؛ والسيد ديفيد ميليباند، الرئيس والمدير التنفيذي للجنة الإنقاذ الدولية؛ والسيدة راشيل بوكيتا، المديرة القطرية للمنظمة الدولية للنساء المتآزرات في جمهورية الكونغو الديمقراطية، على ملاحظاتهم.

إننا نشهد عودة نشوب النزاعات المسلحة في جميع أنحاء العالم. بل إنها قد ضاعفت من آثار التحديات الملحة مثل جائحة مرض فيروس كورونا المستمرة وتغير المناخ والأمن الغذائي، مما دفع الملايين نحو وضع إنساني صعب. إن العواقب الإنسانية للنزاعات المسلحة وخيمة. إننا نشهد التأثير المنهك للنزاعات على مسألة الوصول إلى المساعدات الإنسانية، سواء في أفغانستان أو اليمن أو مالي أو السودان أو أوكرانيا. ويرسم تقرير الأمين العام (S/2022/381) صورة مؤلمة لمعاناة المدنيين. هناك أكثر من ١١ ألف ضحية من المدنيين في نزاعات مختلفة في عام ٢٠٢١، أكثر من ٤٥ في المائة منهم في أفغانستان؛ وترك ١٤٠ مليون شخص يعانون من الجوع الناجم عن النزاع. وشرد ٨٤ مليون شخص قسرا، فيما شكلت النساء والأطفال أغلبية كبيرة من المشردين داخليا.

ومن دواعي القلق أن أطراف النزاعات المسلحة يبدو أنها تعتبر السكان المدنيين والبنية التحتية المدنية أهدافا مشروعة. وكانت الفئات الضعيفة، بمن فيها النساء والأطفال والأقليات، فضلا عن الهياكل الحيوية المدنية الأساسية والمستشفيات والتراث الثقافي الذي لا يمكن تعويضه، من بين أولى ضحايا الهجمات في النزاعات المسلحة الأخيرة. وأسفر النزاع المستمر في أوكرانيا عن خسائر في الأرواح ومآس لا حصر لها لشعبها، ولا سيما للنساء والأطفال والمسنين، حيث أصبح الملايين بلا مأوى وأجبروا على اللجوء إلى البلدان المجاورة. ومنذ بدء النزاع في أوكرانيا، دعت الهند باستمرار إلى الوقف الفوري للأعمال العدائية ووضع حد للعنف. وقد شددنا على أهمية اتباع طريق الحوار والدبلوماسية بوصفهما السبيل الوحيد للخروج من الأزمة.

إن المسؤولية الرئيسية عن كفالة حماية السكان وسلامتهم، بما في ذلك الحفاظ على الخدمات الأساسية، تقع على عاتق الحكومات الوطنية. ومع ذلك، لدينا مبادئ واجتهادات قضائية دولية تضع نفس القدر من المسؤولية على عاتق أطراف النزاعات لضمان عدم استهداف المدنيين والهياكل الأساسية المدنية في مثل هذه الحالات. ويحتاج المدنيون في المناطق المتأثرة بالنزاع إلى وصول آمن وسريع ومن دون عوائق إلى الخدمات الأساسية، التي غالبا ما يوفرها العاملون في المجال الإنساني. ونلاحظ مع القلق تصاعد الهجمات على الفرق الإنسانية والعقبات المتزايدة التي تواجهها أثناء استجابتها للمجتمعات التي مزقتها النزاعات. وكما أكدنا مجددا في المجلس، يجب أن تسترشد كافة عمليات تقديم المعونة والمساعدة الإنسانية في المقام الأول بالمبادئ العالمية للإنسانية والحياد والنزاهة والاستقلال. ويجب عدم تسييس تلك التدابير.

إن الإرهاب اليوم هو أكبر تهديد يواجه البشرية. فهو يفاقم التوترات الاجتماعية ويدفع المجتمعات نحو عدم الاستقرار والعنف. وأي مناقشة بشأن حماية المدنيين لن تكتمل دون الأخذ بعين الاعتبار المذابح التي ترتكبها القوى الإرهابية، ولا سيما تلك التي تدعمها جهات فاعلة في الدولة تسعى إلى تحقيق أهداف سياسية. إن الهند، التي عانت من آفة الإرهاب عبر الحدود لعقود، حيث راح ضحيتها الآلاف من المدنيين الأبرياء، كانت دائما في طليعة الجهود العالمية لمكافحة الإرهاب. ولذلك ينبغي للمجتمع الدولي أن يقف بحزم في معارضته للإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، وأن يرفض أي محاولة لتقديم أي مبررات للأعمال الإرهابية. وينبغي لنا أن نتذكر أن عواقب أي تخفيف ليقظتنا في هذا الشأن لن يتحمل وطأتها المدنيون فحسب، بل وقوات الأمن التي تحارب الإرهاب في ظروف بالغة الصعوبة في المناطق الحضرية.

وأود أن أحض المجلس على التركيز على مسألة رئيسية أخرى، وهي التحديات المتزايدة التي تواجه حفظة السلام في بعثات الأمم المتحدة في جميع أنحاء العالم في تنفيذ ولايتهم لحماية المدنيين. وتقع مسؤولية حماية المدنيين في المقام الأول على عاتق الحكومات المضيفة، وهو مبدأ تشغيلي راسخ في هيكل الأمم المتحدة لحفظ السلام. يتمثل دور عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في تكملة الجهود الوطنية الرامية إلى النهوض بالسلام والأمن. ولا يمكن لحفظة السلام ولا ينبغي لهم أن يكونوا بديلا عن المسؤولية الرئيسية عن حماية المدنيين، التي تقع في المقام الأول على عاتق الحكومات المضيفة.

وبالأرقام التراكمية، ساهمت الهند بأكبر عدد من القوات في العالم في عمليات حفظ السلام. وما فتئت قواتنا وأفراد شرطتنا في طليعة من ترجموا أقوال المجلس إلى أفعال في الميدان في العديد من بعثات حفظ السلام. ودأبوا على حماية المدنيين قبل وقت طويل من شيوع استخدام هذا المصطلح في المجلس. وقد أحرزنا تفوقا في العديد من عمليات الأمم المتحدة حيث كان المدنيون تحت التهديد. ولذلك، فإن الهند تأتي إلى المجلس في جعبتها كما ونوعا من الخبرة المحددة في مجال حماية المدنيين في بعثات حفظ السلام المتفردة من حيث الأهمية والتنوع والعمق.

ونحن بحاجة إلى ضمان أن يكون حفظة السلام التابعون للأمم المتحدة مجهزين ومدربين بما فيه الكفاية للاضطلاع بالمهام التي تنطوي عليها حماية المدنيين، وخاصة من خلال الاستفادة من التكنولوجيات المتطورة. علاوة على ذلك، ومع تزايد الطابع المتعدد

الأبعاد لبعثات حفظ السلام، هناك خطر من تخفيف التركيز على ولايات حماية المدنيين. إننا نحتاج إلى تبسيط ولايات حفظ السلام. ويجب فصل أنشطة بناء السلام مثل تعزيز حقوق الإنسان ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والمساعدة الانتخابية فصلا مناسبا عن بعثات حفظ السلام. وينبغي لنا أن نقاوم إغراء إضافة المزيد إلى ولايات حفظ السلام، وإلا فقد نشهد زيادة في الخسائر في صفوف المدنيين وحفظة السلام، وهو ما يجب تجنبه بأي ثمن.

ختاما، في حين أنه من المهم أن نتداول بشأن العواقب المدمرة للنزاع المسلح على المدنيين، ينبغي لنا ألا نتجاهل القضايا الأساسية وسياسات القوة الدولية التي تسهم في تفاقم النزاعات المسلحة. واليوم، نحن بحاجة إلى أن نؤكد من جديد التزامنا بمبادئ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول. أود أن أختتم بإعادة التأكيد على أن النظام العالمي المعاصر قد بُني على ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي واحترام سيادة الدول وسلامتها الإقليمية.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): في البداية، أود أن أعرب عن تعازينا لكم، سيدتي الرئيسة، وكذلك للبعثة الدائمة للولايات المتحدة وللشعب الأمريكي بأسره، بخصوص الجريمة البشعة التي وقعت أمس في تكساس، والتي قتل فيها أشخاص أبرياء، معظمهم من الأطفال، وكذلك على حادث جريمة الكراهية الأخير الذي سبقها. وللأسف ذلك يتعلق أيضا بحماية المدنيين، حتى وإن لم يكن في سياق النزاع المسلح.

ونرحب بمقدمي الإحاطات في المناقشة التي تعقد تقليديا في أيار/مايو بشأن مسألة حماية المدنيين في النزاعات المسلحة. وفي العام الماضي، اتخذ مجلس الأمن قرارين هامين، هما القرار ٢٥٧٣ (٢٠٢١)، بشأن حماية الهياكل الأساسية والمنشآت المدنية، والقرار ٢٦٠١ (٢٠٢١)، بشأن حماية المدارس والتعليم في النزاعات المسلحة. ويواصل المجتمع الدولي توسيع ترسانته من الصكوك الدولية لضمان الامتثال للقانون الدولي الإنساني وحماية المدنيين.

يقدم التقرير السنوي للأمين العام (S/2022/381) صورة شاملة عن حالة المدنيين في النزاع المسلح. ومن المشجع أن الحالة في أفغانستان قد بدأت تتحسن منذ انسحاب قوات الولايات المتحدة من أفغانستان في الصيف الماضي. وللأسف، شهد النصف الأول من عام ٢٠٢١، الذي بقيت خلاله القوات الأمريكية في أفغانستان، تسجيل رقم قياسي مأساوي يتمثل في سقوط أكثر من ٠٠٠ ٥ أفغاني ما بين قتيل وجريح. ويشير التقرير أيضا عن حق إلى العدد الكبير من الإصابات بين المدنيين في نيجيريا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وسورية.

وفيما يتعلق بسورية، وعلى الرغم من التقدم الكبير المحرز في مكافحة الإرهاب الدولي، فإن تحقيق السلام والاستقرار الكاملين في البلد يعوقه احتلال الولايات المتحدة غير المشروع لأجزاء كبيرة من أراضي الدولة. وفي الأراضي المحتلة، لا تزال المخيمات بظروفها المعيشية اللاإنسانية قائمة ولا تزال الفوضى العارمة والخروج على القانون سائدين.

وبالإضافة إلى ذلك، تنهب السلطة القائمة بالاحتلال بشكل فاضح الموارد الطبيعية والزراعية العائدة للشعب السوري. وتكثف الولايات المتحدة أنشطتها التي تنطوي على تهريب النفط والحبوب والاتجار بهما. ونفترض أن هذه هي الطريقة الأمريكية للتعامل مع أزمة الطاقة والغذاء العالمية. وعلاوة على ذلك، وعلى الرغم من الحالة الإنسانية الخطيرة التي طال أمدها في سورية، إلى جانب الأزمة الاقتصادية، تواصل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي فرض جزاءات انفرادية غير قانونية ضد الشعب السوري الذي طالت معاناته، بما لذلك من عواقب وخيمة.

إن القانون الدولي الإنساني الحديث هو مدونة قواعد للسلوك المسؤول بين الأطراف المتحاربة، وُضعت بشق الأنفس نتيجة للحربين العالميتين. وكانت روسيا وراء نشأة هذه الفئة من القانون الدولي وتلتزم التزاما صارما بمبادئها. وعلى النقيض من أساليب إبادة الخصوم والسكان المدنيين المستخدمة خلال العمليات القتالية لمنظمة حلف شمال الأطلسي في يوغوسلافيا وليبيا والعراق وأفغانستان وسورية، فإن العملية العسكرية الخاصة الروسية الحالية في أوكرانيا تلتزم تماما بالهدف النبيل المتمثل في حماية أرواح المدنيين، الذين يحتجزهم نظام كييف كرهائن.

وقد أبرزت العملية الخاصة بوضوح مدى خبث أعمال ممثلي سلطات كييف وقواتها المسلحة، ولا سيما التشكيلات القومية، والطابع الإجرامي لها. وتقوم السلطات الروسية والمنظمات غير الحكومية ذات السمعة الطيبة بتوثيق جرائم كييف بعناية. إنها مسألة وقت فحسب قبل أن تتم محاسبتها.

وفي الوقت نفسه، فإن الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاءها لا يغضون الطرف عن جرائم كييف ضد المدنيين فحسب، بل هم أيضا متواطئون في قتل المدنيين. ويجري قصف البلدات المسالمة في دونباس بمدافع هاوتزر مقدمة من واشنطن. وتنصب القوات المسلحة الأوكرانية بانتظام مواقع مدفعية في المدارس والمستشفيات – على سبيل المثال، المستشفى العام في ليسيشانسك، الذي تمركزت فيه أطقم المدافع الرشاشة في الطابقين الثاني والثالث؛ ومستشفى الأطفال الإقليمي في مقاطعة خاركيف، حيث تمركز مشغلو المدافع الرشاشة من القوات المسلحة الأوكرانية؛ ومستشفى بلدية خاركيف رقم ٣؛ والمستشفى المركزي في فولنوفاخا. وهذه ليست بأي حال من الأحوال قائمة شاملة. إن قصف القوات المسلحة الأوكرانية للمدنيين يحدث على أساس يومي ويمكن للعديد من الشهود أن يشهدوا على ذلك. إن الطريقة التي تعامل بها قوات الجيش الأوكراني مواطنيها هي ببساطة محيرة.

وبينما نتكلم عن مسألة حماية المدنيين، لا يفوتنا أن نشير إلى استغلال الرأي العام والتلاعب به. ونشرح بانتظام هذه المسائل في بياناتنا. والمثال الأكثر وضوحا على ذلك هو الاستفزاز الأوكراني الصارخ في بوتشا، الذي تداولته وسائل الإعلام الدولية في أوائل نيسان/أبريل.

وقبل يومين، في جلسة مجلس الأمن المكرسة لتكنولوجيا المعلومات (انظر S/PV.9039)، حاول ممثل المملكة المتحدة التشكيك في استنتاجاتنا المتعلقة بالطابع المدبر لاستفزاز بوتشا بالإشارة إلى صور السواتل التي نشرتها صحيفة نيويورك تايمز. وإذا أردنا أن نصدقهم، كانت هناك حسبما يُزعم جثث في شوارع بوتشا أمكن رؤيتها من خلال السواتل اعتبارا من ١١ آذار/مارس.

ولن أتطرق إلى الطابع المشكوك فيه للصور نفسها. ولم تتح لنا الفرصة للتحقق من صحتها لأن شركة السواتل "ماكسار" التي أنتجتها، لا تبيع منتجاتها إلى روسيا. وإذا افترضنا أن الصور حقيقية وأن الجثث التي صورها المراسلون الأوكرانيون في شوارع بوتشا في ٣ نيسان/أبريل كانت ملقاة بالفعل هناك منذ ١١ آذار/مارس، فإن السؤال الذي يطرح نفسه هو: لماذا لا تظهر في الصور الملتقطة في نيسان/أبريل أي علامات على التحلل أو الأقذار؟ ووفقا لتقارير الطقس، وصلت درجة الحرارة في المدينة في ذلك الوقت إلى ١٦ درجة مئوية. ويمكن لأي أخصائي غير محنك في الاستدلال المرضي الجنائي أن يقر بأنه بحلول نهاية الأسبوع الثاني، لن يكون تحلل الجثة مرئيا فحسب؛ بل إن لونها يتحول إلى الأسود تقريبا. ولا تظهر على الجثث التي عرض الأوكرانيون صورها للجميع أي علامات على التحلل، مما يعني أن تأكيدات صحيفة نيويورك تايمز خاطئة.

لقد قال زملاؤنا البريطانيون الكثير في بيانهم. وسنرد عليهم بالتفصيل في المستقبل القريب، بما في ذلك على وسائل التواصل الاجتماعي. وأود فحسب أن أشير إلى أن التناقضات الواضحة فيما يتعلق بالاستفزاز الأوكراني في بوتشا تواجه تحديا من جانب المملكة المتحدة، التي رفضت مرتين خلال رئاستها لمجلس الأمن عقد الجلسة المطلوبة لمناقشة ذلك الاستفزاز تحديدا.

وعلاوة على ذلك، من اللافت للنظر أن زملاءنا الغربيين سرعان ما انتابهم الفتور إزاء فكرة تقديم شرح مفصل للاستفزاز في كراماتورسك، حيث قُتل أكثر من ٥٠ مدنيا بعد أن قصف الجيش الأوكراني محطة السكك الحديدية في ٨ نيسان/أبريل. ويبدو أن عملية العلم الزائف التي قامت بها أوكرانيا قد نُفذت بطريقة خرقاء للغاية، الأمر الذي بين بوضوح شديد مسؤولية الجانب الأوكراني.

وأود أيضا أن أوجه الانتباه إلى تعذيب وإساءة معاملة أسرى الحرب الروس على أيدي القوميين الأوكرانيين والقوات المسلحة الأوكرانية. وقد اعترف العديد من أفراد القوات المسلحة الأوكرانية الذين تم أسرهم بأنه كانت لديهم أوامر بإطلاق النار على المدنيين

وعدم أخذ الجنود الروس كأسرى. وعلى العكس من ذلك، فإن المعاملة الإنسانية لأسرى الحرب هي القاعدة بالنسبة للقوات المسلحة الروسية، وهو ما تشهد عليه المعاملة الأخيرة لجنود القوات المسلحة الأوكرانية والقوميين الأوكرانيين من فوج آزوف سيئ السمعة الذين استسلموا وغادرا مصنع آزوف ستال. وكما نعلم جميعا، استسلم ٢ ٤٣٩ شخصا من مختلف الوحدات الأوكرانية. وعُومل جميع الجنود وقادتهم باحترام، وقُدمت المساعدة الطبية للجرحى. وقد أكدوا هم وأقاربهم، الذين نسمح لهم بالاتصال بهم، ذلك بأنفسهم.

كما يحظى بهذه المعاملة فئات، من بينهم المقاتلون الذين لطخوا سمعتهم بارتكاب أبشع جرائم الحرب. وسيتم تقديم جميع المسؤولين عن استهداف المدنيين عمداً أو قتلهم نتيجة للاستخدام العشوائي وغير المتناسب للقوة في انتهاك للقانون الدولي الإنساني إلى العدالة.

السيد أغيمان (غانا) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أشكر وفد الولايات المتحدة على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن حماية المدنيين في النزاع المسلح. ونشكر أيضا راميش راجاسينغام، مدير التنسيق في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، على إحاطته الثاقبة ونرحب بالمنظورات الإضافية التي قدمها روبرت ماردیني، المدير العام للجنة الدولية للصليب الأحمر، وديفيد ميليباند، الرئيس والرئيس التنفيذي للجنة الإنقاذ الدولية، وراشيل بوكيتا، المديرة القُطرية للمنظمة الدولية للنساء المتآزرات في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

بينما قد تكون النزاعات والحروب واقعا حتميا في تاريخ البشرية، فإن ثمة مسؤولية تقع على عاتق كل حضارة وكل جيل عن حماية المدنيين من العواقب القاسية للنزاع المسلح. وطوال ماضينا، وعلى الرغم من الجهود الحثيثة التي بُذلت للحد من أثر الحرب على المدنيين، لا يزال العالم، للأسف، يشهد انتهاكات صارخة لحقوق السكان المدنيين في العديد من حالات النزاع في عدة أجزاء من العالم، كما سمعنا بوضوح من مقدمي الإحاطات ومن الوفود الأخرى في هذا الصباح.

وتنعكس تكلفة انتشار النزاعات اليوم في هذا العدد الكبير من الوفيات والإصابات بين المدنيين الذي يجري تسجيله؛ وتشريد ملايين الأشخاص؛ وحياة المهانة التي يُجبرون على عيشها؛ والمجاعة والجوع اللذين يتسبب فيهما تدمير سبل عيشهم؛ والصدمات النفسية التي يكابدها العديد من الفتيات والنساء والفتيان نتيجة للعنف الجنسي المرتبط بالنزاع؛ والاستهداف المتعمد للمدنيين كاستراتيجية للحرب؛ وتدمير البنية التحتية الحيوية الداعمة للحياة والذي يجعل أي جهد لإعادة بناء المجتمعات أشبه بحلم بعيد المنال.

وفي خضم هذه الحالات المشينة التي تخلقها النزاعات، اضطررنا في السنوات الأخيرة أيضا للتصدي للآثار المتفاقمة لتغير المناخ وجائحة مرض فيروس كورونا، التي أدت إلى تفاقم مواطن ضعف السكان المدنيين في حالات النزاع وجعلت حمايتهم أكثر صعوبة. ولذلك، من المحزن أن نشهد البيئات العدائية التي أوجدتها عمدا أطراف النزاعات والمقاتلون المسلحون بغية منع موظفي المساعدة الإنسانية من الاضطلاع بفعالية بمهامهم النبيلة في خدمة السكان المدنيين. ويجب احترام قانون النزاعات المسلحة في جميع الأوقات ولا يمكن تجاهله حتى في أقسى لحظات ضعفنا كبشر. وفي سياق التصدي للتحديات التي يواجهها المدنيون في النزاعات المسلحة، تعتقد غانا أنه ربما ينبغي النظر بإمعان في بعض الأولويات التالية:.

أولا، نعتقد أنه ينبغي تعزيز احترام الاتفاقيات والمعاهدات العالمية، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني، لتوفير أساس متين لحماية المدنيين في حالات النزاع المسلح. ويجب تجديد التزام الدول بالحفاظ على العمل الإنساني القائم على المبادئ وحمايته، بما في ذلك عن طريق تشجيع أطراف النزاعات من الدول ومن الجهات من غير الدول على الامتثال للقانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، يجب علينا أيضا أن نكون ثابتين في ضمان المساءلة عن الانتهاكات الجسيمة لقانون النزاعات المسلحة.

ثانيا، اعترافا بأولوية السياسة، يجب أن تكون حماية المدنيين جزءا لا يتجزأ من أي تسوية في حل أي نزاع، ليس على صعيد اتفاقات السلام ووقف إطلاق النار فحسب، ولكن حتى في اللحظات التي قد تتيح فيها الهدنات وفترات توقف القتال لأغراض إنسانية فرصة للتركيز على احتياجات الحماية الخاصة بالسكان المدنيين.

ثالثا، ينبغي أن تظل حماية المدنيين عنصرا حاسما لا يتجزأ من جميع أجزاء عمليات حفظ السلام بطريقة لا توفر الإذن للبعثات باستخدام جميع الوسائل الضرورية، بما في ذلك القوة، على النحو المطلوب لمنع التهديدات بالعنف البدني ضد المدنيين أو التصدي لها فحسب، بل توفر أيضا القدرات اللازمة للقيام بذلك دون المساس بمسؤولية الحكومات المضيفة. ولذلك، نشجع على زيادة ترسيخ السياسة المتعلقة بحماية المدنيين في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام ونرحب بالإشراك المنهجي والهادف لمستشاري الشؤون الجنسانية وشؤون حماية المرأة في التخطيط لحماية المدنيين على الصعيدين الاستراتيجي والتنفيذي. وكما نعلم، بينما تشكل النساء والشباب بلا شك عناصر حاسمة للتغيير في حالات النزاع، فإنهم هم الذين يتعرضون في أغلب الأحيان لأشكال مختلفة من الإيذاء، بما في ذلك الاستغلال الجنسي.

رابعا، نعتقد أن مجلس الأمن يمكن أن يساعد على تعزيز حماية المدنيين في النزاع المسلح عن طريق تحسين آليات الإبلاغ المعنية برصد وتتبع الأضرار التي تلحق بالمدنيين من خلال تكييف أدوات مثل آلية الرصد والإبلاغ المعنية بالانتهاكات الستة الجسيمة لحقوق الطفل في النزاع وترتيبات الرصد والتحليل والإبلاغ الخاصة بالتصدي للعنف الجنسي في النزاع المسلح. ونعتقد أن توسيع نطاق هذه الآليات لتشمل الإبلاغ عن الخسائر في صفوف المدنيين أو استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان من شأنه أن يوفر معايير ومنهجية واضحة لتتبع الأضرار التي تلحق بالمدنيين وتخفيفها والحد منها. ويمكن أيضا إيلاء اهتمام لتقديم تقارير منتظمة عن الثغرات والتحديات التي تواجه تقديم المساعدة الإنسانية في مناطق النزاع المسلح. ويمكن القيام بذلك من خلال ضمان إدراج معلومات شاملة عن جميع أنواع الأضرار الجسيمة التي تلحق بالمدنيين، بما في ذلك عدد القتلى والجرحى، في التقارير المقدمة إلى المجلس، ويمكن أن يساعد ذلك في بناء زخم في المجلس لتحديد السبل الاستباقية للتصدي للتحديات.

خامسا، من المهم إدارة المخاطر التي يتعرض لها المدنيون والعاملون في المجال الإنساني بسبب المعلومات المضللة والخاطئة وخطاب الكراهية أثناء النزاع المسلح. ومن شأن تعزيز المناقشات وتبادل الرأي داخل المنظمات الإنسانية، فضلا عن برامج توعية السكان المدنيين بشأن القانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان، أن يكون مفيدا في سد فجوات التباين المعرفي. ونوصي كذلك بإدراج مسائل المعلومات المضللة والخاطئة وخطاب الكراهية في البرامج التدريبية لأصحاب المصلحة، ونلاحظ أنه سيكون من المفيد بناء القدرات في مجال رسم خرائط العمل الإنساني وإعداد التحليلات المتعلقة به بطريقة توسع نطاق الاستفادة منها في أوساط أصحاب المصلحة المعنيين. وفي حين أن التكنولوجيات الرقمية مثل تطبيقات الهاتف المحمول قد تخلق فرصا للعمل الإنساني الفعال، فإنها تعرض أيضا الفئات السكانية الضعيفة للأنشطة الخبيثة. ولذلك، نؤكد على الدور الحاسم لبناء القدرة على الصمود من خلال الاستثمار في فهم التهديدات الحالية لأمن المعلومات واعتماد استراتيجيات لحماية البيانات. وثمة فائدة في هذا الصدد للتوجيهات العملية بشأن المسؤولية في مجال البيانات المتعلقة بالعمل الإنساني التي اعتمدتها اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات في عام ٢٠٢١.

أخيرا، نشجع على تعزيز الدعم المقدم للترتيبات الإقليمية للمساعدة في مواصلة الجهود المبذولة لحماية المدنيين. فهذه الكيانات هي الجهات الفاعلة الدولية الأقرب إلى النزاعات المسلحة، وعادة ما يكون لديها فهم أفضل للكيفية التي يمكن بها مساعدة السكان المدنيين على أفضل وجه قبل أن تخرج أوضاعهم عن السيطرة. وفي هذا الصدد، نلاحظ أن تعزيز الشراكات بين الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، على سبيل المثال، يمكن أن يؤدي إلى التنفيذ الفعال للسياسة الإنسانية لتلك الهيئة الإقليمية الرامية إلى معالجة الحواجز التي تعترض المساعدة الإنسانية في منطقة غرب أفريقيا ومنطقة الساحل.

قبل أن أختتم بياني، أود أن أشدد على أن غانا تؤكد من جديد اعتقادها بأن الإرادة والالتزام السياسيين القويين والحقيقيين من جانب الدول الأعضاء، بدعم من منظمات المجتمع المدني والشركاء الآخرين،

أمر لا غنى عنه للتعجيل بتعزيز حماية المدنيين في النزاعات المسلحة. وغانا، بوصفها بلدا رئيسيا مساهما بقوات في عمليات الأمم المتحدة للسلام، تعتبر حماية المدنيين أولوية عليا وستواصل كفالة حصول قواتها على التدريب والدعم اللذين تحتاجهما للاضطلاع بولايتها فيما يتعلق بحماية المدنيين.

السيد روسكو (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم مجددا، سيدتي الرئيسة، على عقد جلستنا بشأن هذه المسألة البالغة الأهمية اليوم.

ونعرب عن امتناننا لمقدمي الإحاطات. وكان من الجيد جدا أن نسمع آراءهم بشأن الخطوات العملية والمؤثرة التي ينبغي للمجلس والدول الأعضاء الأخرى في الأمم المتحدة أن تتخذها إذا أردنا حماية المدنيين والعاملين في المجال الإنساني. وكما قال السيد ميليباند، فإن الأمر لا يتعلق باتخاذ مبادرات جديدة، بل بالتصميم على ضمان تطبيق الالتزامات القائمة والوفاء بها. وذلك لأنه أينما كانت هناك حرب أو نزاع مسلح، فإن المدنيين يجدون أنفسهم دائما محاصرين في خضم القتال. وفي الواقع، كان عام ٢٠٢٢ عاما مدمرا آخر للمدنيين في النزاعات، بما في ذلك في ميانمار وسورية وأوكرانيا. وكما سمعنا مرة أخرى اليوم، تجاوز عدد النازحين ١٠٠ مليون شخص، وهي عتبة شنيعة.

وفي أوكرانيا، تستهدف روسيا البنية التحتية المدنية وتهاجم المدنيين دون تمييز. ولا أحد بوسعه أن يتفادى هذه الحقيقة. وفي ميانمار، يُقتل العاملون في المجال الإنساني، إلى جانب النساء والأطفال الذين يساعدونهم. واليوم، سمعنا عن تعرض عاملين في المجال الإنساني تابعين للجنة الإنقاذ الدولية للهجوم في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقلوبنا مع الضحايا، لكنهم بحاجة إلى أكثر من مجرد تعاطفنا. وفي العديد من النزاعات، يجري استخدام إمكانية الوصول إلى المعونة كسلاح وكاستراتيجية عسكرية، مما يزيد من التكلفة البشرية للحرب. وشهدنا أيضا أن أطراف النزاع تتعامل بازدراء متزايد مع القواعد الدولية والقانون الإنساني المصمم لحماية المدنيين في النزاع. وفي الشهر الماضي، ناقش المجلس سبل المساعدة في الحد من نطاق العنف الجنسي المتصل بالنزاع في جميع أنحاء العالم (انظر S/PV.9016). وأود أن أقول إنني أدهشني حقا النهج العملي جدا الذي تتبعه منظمة السيدة بوكيتا والقصتين المذهلتين لسولانج وسيناما. ونحن مدينون لهما بالوفاء بالجانب الذي يخصنا من الصفقة فيما تسعيان جاهدتين لتحسين وضعهما. ويمكننا أيضا دعم العمل بطرق أخرى، بوصفنا دولا. وأود أن أتكلم عن ثلاث طرق يمكننا من خلالها أن نفعل ذلك اليوم.

والطريقة الأولى هي أنه يمكن للدول أن تفعل المزيد في مجال الوقاية عن طريق إدماج حماية المدنيين في قوانينها وعملياتها المحلية. ويشمل ذلك وضع تشريعات وترتيبات مؤسسية مناسبة للتصدي الشامل لانتهاكات وتجاوزات القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان، والأهم من ذلك، محاسبة من يرتكبون هذه الانتهاكات والتجاوزات. وتلك هي النقطة المهمة حقا. ولا يمكننا أن نبالغ في تقدير قوة الردع أو تكلفة الإفلات من العقاب.

وتواصل المملكة المتحدة تقديم تقارير طوعية عن تنفيذها للقانون الدولي الإنساني على الصعيد المحلي. ونشجع الآخرين على أن يحذو حذونا لإرساء هذا النمط من السلوك. ونقدم الدعم، بالتعاون مع الصليب الأحمر البريطاني، إلى الدول الأخرى لإعداد تقاريرها الخاصة لنساعد في تعيين أفضل الممارسات وتحديد الثغرات في القانون المحلي ومن ثم تحسين الامتثال في نهاية المطاف.

والمجال الثاني الذي نستطيع أن نتخذ إجراءات فيه هو أننا، بوصفنا أعضاء في مجلس الأمن، وكما قال العديد من مقدمي الإحاطات هذا الصباح، يمكننا أن نستفيد على نحو أفضل من الأدوات المتاحة لنا بالفعل في تحديد التهديدات التي يتعرض لها المدنيون والتصدي لها. ويشمل ذلك الأدوات المنشأة في القرارات ٢٢٨٦ (٢٠١٦) و ٢٤١٧ (٢٠١٨) و ٢٥٧٣ (٢٠٢١). وهي مصممة لتعطينا تحذيرات حسنة التوقيت تستند إلى أدلة عندما تمنع أطراف النزاع إمكانية الوصول أو تدمر أعيان مدنية لا غنى عنها أو تستخدم

التجويع وسيلة من وسائل الحرب. وكما قال السيد ميليباند، لا ينبغي السماح لآليات الإنذار المبكر بجمع معلومات لا قيمة لها، وينبغي لنا جميعا أن نفكر مليا في ذلك. وبمجرد تحديد التهديدات، علينا أن نكون مستعدين لاتخاذ ما يلزم من إجراءات. ويجب على مجلس الأمن أن يتخذ قرارات تعزز وصول المساعدات الإنسانية. ومرة أخرى، ندعو المجلس بأكمله إلى تجديد القرار ٢٥٨٥ (٢٠٢١)، الذي يتيح للأمم المتحدة إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية عبر الحدود لملايين السوريين، وتوسيع نطاقه.

والنقطة الثالثة والأخيرة هي أننا بحاجة إلى بذل المزيد من الجهد لحماية العاملين في مجال تقديم المساعدات للمدنيين في بعض البيئات الأكثر خطورة في العالم، بما في ذلك، كما سمعنا مرة أخرى اليوم، من خلال التصدي للانتشار الخطير للمعلومات المغلوطة والمعلومات المضللة عن عمل المنظمات الإنسانية، مما يعرض حياة كل من العاملين في المجال الإنساني والمدنيين الضعفاء للخطر.

وفي الواقع، عندما يتعلق الأمر بالمعلومات المضللة، أخشى أن لدينا خبراء في تلك التقنية الخطيرة في هذا المجلس ذاته. فقد تابع الروس اليوم هراءهم الرخيص المخترع حول المختبرات البيولوجية في أوكرانيا في محاولات منهم للتعتيم وتشتيت انتباهنا عما حدث في بوتشا عن طريق ترويج المزيد من الروايات التحريفية. وعندما يتعلق الأمر بالوفد الروسي، فإن الخيال أغرب من الحقيقة. غير أن محاولات التشتيت هذه لا يمكن أن تخفي دماء المدنيين التي تلطخ أيديهم يوما بعد يوم في غزوهم غير الشرعي لأوكرانيا. وبصراحة، من اللافت للنظر أن لديهم الجرأة للتحدث بشأن هذا البند من جدول الأعمال، وليس من المستغرب أنهم لم يتطرقوا إلى المسائل الأساسية.

وقد اتخذ مجلس الأمن العديد من القرارات التي تدعو إلى المساءلة عن الهجمات على العاملين في المجال الإنساني والمدنيين. ونحن بحاجة إلى ترجمة تلك الأقوال إلى أفعال وكفالة محاسبة المسؤولين عن هذه الهجمات.

غير أن الواقع هو أن أعضاء، لا سيما بعض الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، يعرقلون مرة تلو الأخرى محاولاتنا لحماية المدنيين. وغالبا ما يستخدمون حججا زائفة تهدف إلى إخفاء أسبابهم الحقيقية التي تخدم مصالحهم الذاتية. وهم، بفعل ذلك، يجهضون المقصد الحقيقي لمجلس الأمن – إنقاذ المدنيين من أهوال الحرب. وفي بعض الأحيان، لا يتماشى سجل أعمال بعض الدول مع الخطب الرنانة التي تدلي بها هي نفسها في هذه القاعة، وينبغي لنا أن نفكر في ذلك مليا أيضا.

ومن جانبنا، ستواصل المملكة المتحدة استخدام مقعدها في مجلس الأمن للقيام بعكس بذلك – دعم من يقدمون الإغاثة واستخدام ما لدينا من أدوات لاتخاذ خطوات لمنع نشوب النزاعات ومساعدة المدنيين والعاملين في المجال الإنساني العالقين بها.

السيد كوستا فيليو (البرازيل) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر الولايات المتحدة على تنظيم مناقشة هذا العام بشأن حماية المدنيين. وأود أيضا أن أشكر مقدمي الإحاطات على عروضهم الزاخرة بالمعلومات.

تؤيد البرازيل البيان الذي أدلت به ممثلة سويسرا باسم مجموعة الأصدقاء المعنية بحماية المدنيين في النزاعات المسلحة.

من اللافت للنظر تطور تعامل المجلس مع مسألة حماية المدنيين. ويشهد على ذلك قراران هامان وافقت عليهما هذه الهيئة في العام الماضي وحده: القرار ٢٥٧٣ (٢٠٢١)، بشأن الأعيان التي لا غنى عنها لبقاء السكان المدنيين في حالات النزاع المسلح، والقرار ٢٦٠١ (٢٠٢١)، بشأن حماية المدارس والمرافق التعليمية.

ومع ذلك، فإن تعزيز هيكل حماية المدنيين لم يكن كافيا لخفض الخسائر المدنية الفادحة في النزاعات المسلحة. وكما يشير تقرير الأمين العام (S/2022/381)، سجلت الأمم المتحدة في عام ٢٠٢١ أكثر من ١١ ٠٠٠ ضحية في صفوف المدنيين في ١٢ نزاعا مسلحا. والتحديات الراهنة معروفة جيدا: استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق الحضرية وغيرها من المناطق المكتظة بالسكان؛ والهجمات على الهياكل الأساسية المدنية والمدارس والمرافق الطبية؛ والأعمال العدائية ضد العاملين في المجالين الطبي والإنساني؛ والعنف الجنسي المتصل بالنزاع؛ فضلا عن زيادة أوجه ضعف النساء والأطفال

واللاجئين والمشردين داخليا والأشخاص ذوي الإعاقة. وعلاوة على ذلك، لا تزال الحلقة المفرغة للنزاع المسلح والجوع تطرح التحديات أمام الفئات الأضعف.

ولا تعطل النزاعات إنتاج الغذاء فحسب، بل وتوقف عمليات التجارة والتوزيع. وليس من قبيل المصادفة أن غالبية الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية المزمن يعيشون في بلدان متضررة من النزاعات. ويسفر فرض تدابير اقتصادية انفرادية في حالات النزاع عن مزيد من التشوهات لسلاسل التوريد وأسواق الأغذية. ووفقا لتقرير الأمين العام، واجه نحو ١٤٠ مليون شخص في عام ٢٠٢١ انعدام الأمن الغذائي الحاد حيث كان للنزاع وانعدام الأمن دور رئيسي في زيادة عدد من يعانون من الجوع من ٩٩ مليون شخص في عام ٢٠٢٠. وينبغي أن تكون هذه الحالة بمثابة تذكير بالدمار البشري الذي يمكن أن يسببه أي نزاع مسلح، فضلا عن كونها دعوة إلى تعزيز الجهود الرامية إلى منع نشوبه ووقفه.

وأود أن أسلط الضوء على ثلاث نقاط بينما أتناول الأسئلة التوجيهية المبينة في المذكرة المفاهيمية لهذه المناقشة المفتوحة.

أولا، لا تزال عمليات حفظ السلام تضطلع بدور في تعزيز استراتيجيات حماية المدنيين، فأكثر من ٩٥ في المائة من حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة مكلفون بحماية المدنيين. ولذلك من الأهمية بمكان استكشاف أفضل السبل التي يمكن أن يسهم بها حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة في استراتيجيات حماية المدنيين. وفي ذلك السياق، ينبغي لحفظة السلام التابعين للأمم المتحدة أن يوسعوا نطاق استخدام الاتصالات الاستراتيجية، التي يمكن أن تعزز الحوار والعمل المحليين، فضلا عن تهيئة بيئة توفر الحماية. ويمكن للاتصالات الاستراتيجية أن تسهم في حماية الأهداف المدنية بعدة طرق، من قبيل ردع الهجمات الانتقامية؛ وإبلاغ المجتمعات المحلية بالتدابير التي تتخذها البعثات؛ وإثناء السكان المحليين عن الانضمام إلى الجماعات المسلحة؛ وتوضيح المعلومات المغلوطة، فضلا عن أهداف البعثات؛ وتعزيز التماسك الاجتماعي؛ والتصدي للروايات التي تؤدي إلى تفاقم العنف.

ثانيا، ينبغي لجميع أطراف النزاعات المسلحة أن تيسر المرور الآمن من دون عوائق لأعمال الإغاثة ذات الطابع الإنساني المحايد التي تتم بدون أي تمييز مجحف، بما يتماشى مع القانون الدولي الإنساني. ومما يثير القلق أن بعض أطراف النزاعات ما فتئت تفرض تدابير بيروقراطية لعرقلة العمليات الإنسانية، على النحو المبين في تقرير الأمين العام. وثمة تحد آخر يتعلق بالتقارير التي تتحدث عن العواقب غير المقصودة لجزاءات الأمم المتحدة على المساعدة الإنسانية. وتشجع البرازيل المجلس على مواصلة عمله الرامي لتعديل إطار الجزاءات حتى تتمكن من تقليص معاناة السكان المدنيين بشكل فعال. وتمثل الاستثناءات الإنسانية في نظامي الجزاءات الخاصين بالصومال وأفغانستان أمثلة جيدة، يمكن تكرارها في حالات أخرى. وينبغي عدم عرقلة الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني عن أداء أعمال الإغاثة الإنسانية والمحايدة نتيجة للإفراط في الامتثال أو إمكانية تجريم أنشطتها.

ثالثا، يوفر القانون الدولي الإنساني بالفعل إطارا متينا لحماية المدنيين، على النحو المنصوص عليه في اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ وبروتوكولاتها الإضافية. ولذلك، من الواضح أن المشكلة لا تكمن في غياب القواعد، بل في عدم تنفيذها وعدم احترامها. وينبغي لمجلس الأمن أن يدعو إلى احترام القانون الدولي الإنساني والتقيد به بطريقة متسقة. ويجب أن يخضع أي انتهاك لآليات مساءلة محايدة وغير انتقائية، بما في ذلك من خلال صكوك القانون الجنائي الدولي ذات الصلة.

في الختام، أود أن أؤكد مرة أخرى التزام البرازيل بجدول أعمال حماية المدنيين، تمشيا مع مقاصد ومبادئ ميثاق المنظمة.

السيدة بيرن ناسون (أيرلندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر رئاسة الولايات المتحدة على عقد هذه الجلسة الهامة. كما أود أن أشكر مقدمي الإحاطات في هذا الصباح: السيد راجاسينغام والمدير العام ماردیني والسيد ميليباند والسيدة بوكيتا. إن رسائلهم – والأهم من ذلك، يجب علي أن أقول توصياتهم – هي بالضبط ما نحتاج إلى سماعه هنا، ولكن الأهم من ذلك، ما نحتاج إلى الإصغاء إليه.

لنكن واضحين: إن ضمان وصول المساعدات الإنسانية مسألة حياة أو موت بالنسبة للمدنيين المحاصرين في النزاع. وما من أمر أهم لحماية المدنيين من نجدتهم عند حاجتهم. ونعتقد أن ذلك ينبغي أن يكون أهم هدف لعمل مجلس الأمن. وسأركز على ثلاث نقاط تتعلق بتحديات الوصول التي تواجه العاملين في المجال الإنساني على مستوى العالم.

أولا، في البلدان المنكوبة بالنزاعات مثل إثيوبيا والصومال وسورية وجنوب السودان ومالي وميانمار، تعوق الأعمال العدائية والهجمات على العاملين في مجال العمل الإنساني بشدة حصول السكان المدنيين على المساعدات المنقذة للحياة. ويؤدي انعدام الأمن ذلك إلى تأخير وتقليل تدفق المعونة، بل وإلى منعه في بعض الحالات. وببساطة، فإنه يؤدي إلى خسائر في الأرواح. فكم مرة يجب علينا أن نكرر في هذه القاعة عبارة "يجب ألا يكون العاملون في المجال الإنساني أهدافا على الإطلاق"؟ وكم مرة أخرى يجب علينا أن نصر على محاسبة المسؤولين عن الهجمات ضدهم؟

كما إن هذه الهجمات تجبر المنظمات الإنسانية على تعديل ممارساتها. وتنقل المخاطر بشكل غير متناسب إلى العاملين المحليين في مجال العمل الإنساني. وفي بعض الحالات، تضطر المنظمات الإنسانية إلى الانسحاب بالكامل. وقد تناول السيد راجاسينغام تلك التحديات بالتفصيل في وقت سابق.

وفي عام ٢٠٢١، كان ٩٨ في المائة من العاملين في مجال الأنشطة الإنسانية الذين قتلوا أو أصيبوا أو اختطفوا في سياقات نزاعات مثل جمهورية الكونغو الديمقراطية من الموظفين الوطنيين. وكما أشارت السيدة بوكيتا بوضوح وبقوة في وقت سابق، تواجه النساء في حالات النزاع والمدنيون والعاملون في المجال الإنساني تحديات إضافية وهم يواجهون العنف على أساس يومي. ويتجلى ذلك بشكل صارخ في هايتي حيث يتطلب العنف وانعدام الأمن، ولا سيما العنف الجنسي المنهجي، استجابات عاجلة تركز على الناجين.

وفي تيغراي، إذ يواجه الملايين المجاعة، تعترض العاملين في المجال الإنساني عقبات كبيرة في نقل مواد الإغاثة والوقود والأدوية إلى الإقليم. ونعتقد أن من المخجل أنه لم يصل إلى السكان المدنيين سوى ١١ في المائة فقط من الإمدادات المطلوبة للفترة من تموز/يوليه إلى كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي. ويشكل رفض منح التأشيرات وطرد موظفي الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية واستهداف موظفي المساعدة الإنسانية سمة مميزة لذلك النزاع. وفي الوقت نفسه، يلوح شبح انعدام الأمن في الأفق. وقد كانت نداءاتنا واضحة. يجب توسيع نطاق تدفق المعونة الذي تحسن مؤخرا وأن يقترن ذلك باستئناف الخدمات الأساسية في المنطقة.

ويمكن أن تصل العقبات البيروقراطية التي تحول دون وصول المساعدات الإنسانية إلى حد الحرمان الفعلي من الحصول على المساعدة الإنسانية. ولنكن واضحين: إن المنع التعسفي لإيصال المساعدات الإنسانية يتعارض أيضا مع القانون الدولي. وفي بلدان مثل ميانمار، يتعين على العاملين في المجال الإنساني تخطي حظر التأشيرات ومتطلبات التسجيل المرهقة والقيود الكبيرة المفروضة على عملياتهم. ولا يمكن استخدام ستار البيروقراطية لإخفاء المعاناة الإنسانية عن المجتمع الدولي. وفي بعض المناطق، تطور الحرمان من الوصول من نتيجة للنزاع إلى سلاح من أسلحة الحرب. وقد أوضح ديفيد ميليباند تلك النقطة ببلاغة صباح اليوم.

ثانيا، لا يزال استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان يُحدث أثرا مدمرا على المدى القصير والمتوسط والطويل. ويمثل المدنيون ما يقرب من ٩٠ في المائة من الإصابات عندما تُستخدم الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان. ومما يزيد من تفاقم ذلك تدمير الهياكل الأساسية الحيوية، مثل الطرق والمستشفيات ومرافق الصرف الصحي.

وحيثما لا يمكننا منع نشوب النزاعات أو حلها، يجب علينا أن نعمل على تقليل الضرر إلى أدنى حد. ولذلك، فإن من أولويات أيرلندا أن تواصل قيادة المشاورات الرامية إلى تعزيز حماية المدنيين من العواقب الإنسانية الناجمة عن استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان. ونحن مصممون على إصدار إعلان سياسي يؤدي

إلى تغييرات عملية في الممارسات والسياسات – إعلان يعزز حماية المدنيين أثناء النزاعات المسلحة. والمستوى العالي للمشاركة من جانب الدول، بما في ذلك العديد من الحاضرين هنا اليوم، والمنظمات الدولية والمجتمع المدني أمر مشجع. ونأمل أن نختتم المفاوضات في الأشهر المقبلة.

ثالثا، من أجل حماية المدنيين، يتعين على مجلس الأمن الوفاء بوعودنا وتنفيذ ما اتفقنا عليه. وقد سمعنا تلك الرسالة بصوت عال وواضح أمس في الاجتماع بصيغة آريا الذي استضفناه بشأن حماية الصحفيين. ويتعين على المجلس أن ينفذ القرار ٢٢٢٢ (٢٠١٥).

ويوفر القرار ٢٤١٧ (٢٠١٨)، بشأن النزاع والجوع، الأدوات اللازمة للتخفيف من حدة مسائل الوصول التي تحول دون حصول السكان الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي على المساعدة المنقذة للحياة في الوقت الحالي، ولمنع حدوثها مستقبلا. والمطلوب الآن، كما هو الحال دائما، هو التنفيذ.

إن تجديد عملية الأمم المتحدة العابرة للحدود في شمال غرب سورية أمر بالغ الأهمية لضمان استمرار وصول المساعدات الإنسانية إلى ملايين الأشخاص الذين هم في أمس الحاجة إليها. وستواصل أيرلندا، بصفتها مشاركة في الصياغة إلى جانب النرويج، العمل بشكل بناء مع جميع الدول الأعضاء لضمان وفاء المجلس بواجبه تجاه الشعب السوري.

لا يُقصد بالجزاءات وتشريعات مكافحة الإرهاب أن تكون لها عواقب إنسانية ضارة. وتلك مسؤولية مشتركة بين جميع أعضاء المجلس ومسؤولية تأخذها أيرلندا على محمل الجد. ويوفر القرار ٢٦١٥ (٢٠٢١)، الذي استلزم الأمر اتخاذه ردا على استيلاء طالبان على أفغانستان، دليلا على ما يمكن إنجازه عندما يتوحد المجلس ويعمل في تعاون.

في الختام، من الواضح أنه في نزاعات مثل النزاعات الدائرة في أوكرانيا وإثيوبيا وسورية واليمن والأرض الفلسطينية المحتلة، لم يوفر مجلس الأمن الحماية السياسية التي يمكن أن نقدمها جماعيا. وقد أخبرنا بعض مقدمي الإحاطات بذلك صراحة اليوم. وحول هذه الطاولة، تقع على عاتقنا مسؤولية عن حماية المدنيين. لقد اعتمدت الأمم المتحدة، قبل ١٧ عاما التزاما عالميا بالمسؤولية عن الحماية. غير أن المدنيين الضعفاء ما زالوا يعانون من عواقب الحروب التي ليست من صنعهم. وهذه لائحة اتهام دامغة.

ولذلك، فلنكن صريحين: إذا لم نستخدم جميع الأدوات المتاحة لنا الآن، فإننا سوف نسمع في مناقشة العام المقبل عن حالة أكثر خطورة بشأن حماية المدنيين. وسنسمع عن عدد أكبر من القتلى وعن دمار أكبر.

وأود الآن أن أخاطب أطراف النزاعات الجارية وأولئك الذين يدعمونها. إنهم يتحملون مسؤولية عن حماية المدنيين. ويجب عليهم احترام القانون الدولي الإنساني. اسمحوا للعاملين في المجال الإنساني بالقيام بعملهم دون عائق أو تدخل. ضعوا حدا لمعاناة الحرب. فلا يفوت الأوان أبدا لفعل الصواب.

السيدة ديم لابيل (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): اسمحوا لي أولا أن أشكر الولايات المتحدة على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة بشأن حماية المدنيين. كما أشكر السيد راميش راجاسينغام، والسيد روبرت ماردیني، والسيد ديفيد ميليباند، والسيدة راشيل بوكيتا على إحاطاتهم وشهاداتهم. إن استنتاجاتهم واضحة – فما زال المدنيون يدفعون الثمن الأكبر للنزاعات. وأود أن أبرز ثلاث نقاط.

أولا، حماية المدنيين والعاملين في المجال الإنساني هي التزام بموجب القانون الدولي الإنساني ملزم لأطراف النزاعات. ويمتد هذا الالتزام بالحماية ليشمل الهياكل الأساسية المدنية الضرورية لبقاء السكان، ولا سيما المستشفيات والمرافق الطبية، والمرافق التي توفر إمكانية الحصول على المياه والكهرباء، فضلا عن المحاصيل والبنية التحتية الزراعية. ومما يؤسف له أننا نرى أطرافا تدمج عن علم انتهاكات القانون الدولي الإنساني في استراتيجيتها العسكرية. هذه الانتهاكات تزيد من معاناة السكان وتضاعف الاحتياجات الإنسانية.

إن القوات الروسية في أوكرانيا تستخدم نفس الأساليب المستخدمة في سورية إلى جانب نظام الأسد: أولا، تطويق المدن، وقصفها بكثافة ثم محاصرتها، ومحاصرة المدنيين، واستهداف البنية التحتية المدنية الأساسية، واستخدام المرتزقة الأجانب. في مالي وجمهورية أفريقيا الوسطى ترتكب القوات المسلحة المحلية والمرتزقة من مجموعة فاغنر الروسية انتهاكات عديدة في حق السكان المدنيين.

ثانيا، يجب علينا أيضا مضاعفة جهودنا لمعالجة تقلص الحيز الإنساني، والذي يمنع السكان المحتاجين إلى المعونة الإنسانية من تلقيها. ومن منطلق التزام فرنسا الخاص بهذه المسألة فقد نظمت جلسة لمجلس الأمن في تموز/يوليه ٢٠٢١ (انظر S/PV.8822) بشأن حماية الحيز الإنساني. وبما أنه مطلب أساسي لبقاء السكان، يجب ضمان وصول المساعدات الإنسانية بشكل آمن ودون عوائق، ودون شروط. علاوة على ذلك، لا يمكننا ولا يجب علينا أن نتسامح أو نقبل مضايقة موظفي المساعدة الإنسانية أو اعتقالهم أو قتلهم. ويجب أن نعزز التنسيق المدني – العسكري واستخدام آليات تفادي التضارب فيما يتعلق بالعمل الإنساني حيثما لزم الأمر. ويجب أن تظل حماية المدنيين جوهر عمليات حفظ السلام.

يجب علينا أيضا، في النصوص التي نعتمدها في المجلس وفي تشريعاتنا الوطنية، أن نهيئ بيئة مؤاتية لعمليات الجهات الفاعلة الإنسانية المحايدة وغير المتحيزة، وفقا للقانون الدولي – على سبيل المثال، عن طريق مكافحة الإفراط في الامتثال للممارسات المصرفية وعن طريق ضمان عدم معاقبة الجهات الفاعلة في المجال الإنساني أو مقاضاتها لمجرد أنها تقوم بأنشطة إنسانية وفقا للقانون الدولي الإنساني والمبادئ الإنسانية. ويجب أن نعاقب مرتكبي انتهاكات القانون الدولي الإنساني المتعلقة بحماية المدنيين من خلال استخدام أداة الجزاءات بشكل أفضل ضد المسؤولين عن تلك الانتهاكات.

وأخيرا، يجب أن نضاعف جهودنا لضمان احترام الجميع للقانون الدولي الإنساني. لقد كان احترام القانون الدولي الإنساني أحد الموضوعات ذات الأولوية في المنتدى الإنساني الأوروبي الأول، الذي نظمته فرنسا والمفوضية الأوروبية في آذار/مارس ٢٠٢٢ في بروكسل. كما أنه في صميم "النداء للعمل الإنساني"، الذي أطلقته فرنسا وألمانيا، ويبلغ عدد الموقعين عليه الآن ٥٣ دولة.

كما يجب تعزيز إسهام المجلس في مكافحة الإفلات من العقاب، وكذلك التعاون مع بعثات تقصي الحقائق، ولجان التحقيق، وأدوات العدالة الجنائية الدولية، وفي مقدمتها المحكمة الجنائية الدولية، بالنسبة لأخطر الجرائم. ويجب علينا أيضا أن نواصل استخدام هذه الأدوات الهامة لمكافحة العنف ضد الأطفال والعنف الجنسي، ضمن أمور أخرى. وهذت بالضبط ما تفعله فرنسا، وخاصة فيما يتعلق بنظم الجزاءات، التي هي رائدة فيها.

السيد كيماني (كينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): نقدم خالص تعازينا للولايات المتحدة ولأسر ضحايا إطلاق النار الجماعي في أوفالدي، تكساس.

وأشكر مقدمي الإحاطات على إسهامهم في هذه المناقشة.

إن السبب الرئيسي الذي يجعل الحرب تسيء إلينا بما فيه الكفاية حتى نقوم بإنشاء الأمم المتحدة هو أنها تدمر حياة البشر وسلامتهم ورفاههم. ولقد أنشأنا مجلس الأمن ليقود تصدي البشرية الموحد للتهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليان. على الورق، لدينا جميع الأدوات اللازمة لحل النزاعات وضمان أن يكون مسار الحروب، أينما تندلع، متفقا مع القانون الدولي الإنساني. ومما يؤسف له أن أدواتنا المتعددة الأطراف تنهار تحت وطأة ضعف الإرادة السياسية، والسعي غير المقيد لتحقيق المصلحة الذاتية من جانب الأقوياء، واستمرار عدم المساواة بين الدول وداخلها. إن مواطني العالم يفقدون الأمل في الأمم المتحدة، وخاصة مجلس الأمن. يجب علينا أن نظهر لهم أننا مؤهلون للغرض المنشود.

تود كينيا في هذه المناقشة أن تركز على الإرهاب، وبخاصة النوع الذي يمارسه الجهاديون المنتسبون إلى تنظيم القاعدة وتنظيم داعش أو المستلهمون منهما. إن اعتداءاتهم المسلحة هي شكل من أشكال الحرب التي تستهدف المدنيين مباشرة. فهذه الجماعات، مثل حركة الشباب في

الصومال وزملاؤها المسافرون، لا تتسبب في إلحاق الضرر بالمدنيين كنتيجة غير مباشرة. لا، إن قتل المدنيين هو أسلوبها الأساسي في السعي إلى تحقيق أهدافها السياسية. وما لم يتم استهداف تنظيم القاعدة والجماعات الإرهابية المرتبطة بتنظيم الدولة الإسلامية في أفريقيا، مثل حركة الشباب، بكل الوسائل المتاحة لمجلس الأمن فسيكون الضرر الناجم على المدنيين كارثيا.

إذا أُريد لتعددية الأطراف أن تحقق السلام المستدام وحماية المدنيين من الإرهاب يجب على المجلس أن يصبح أكثر جدية في مواجهة ذلك التحدي في أفريقيا. لقد قُتل بالفعل عشرات الآلاف بوحشية في العقد الماضي. وانهارت سبل العيش في مناطق متعددة. وتمخض عن ذلك مئات الآلاف من اللاجئين والمشردين داخليا في جميع أنحاء منطقة الساحل والقرن الأفريقي والجنوب الأفريقي. إن الضرر الذي يلحق بالمدنيين ليس رقما مجردا على ورقة. لقد لقي العديد منهم حتفهم جراء تفجيرات انتحارية، وأجهزة متفجرة مرتجلة، ومتفجرات محمولة على مركبات، وجراء التعذيب والتشويه والعنف الجنسي والجوع والبؤس التام.

هذا الوضع الراهن لن يصمد. ولن تسفر النهج المجزأة التي يتبعها المجلس إلا عن الفشل والقتل الجماعي لعدة آلاف آخرين. كلنا نعرف الحل ولكننا نواصل مقاومة تنفيذه. أليست الأرواح الأفريقية ثمينة بما يكفي لدفع المجلس إلى اتخاذ إجراءات جريئة ضد الجماعات الإرهابية التي تعلن يوميا عن هدفها المتمثل في تمزيق الدول وانهيار حكمها؟

هناك العديد من الإجراءات التي ينبغي للحكومات المعنية أن تتخذها – من الإدارة الشاملة للتنوع، وتحقيق التنمية المحلية، والتقيد بحماية حقوق الإنسان، وحتى زيادة الكفاءة. ولكن أيا من تلك الجهود لن يقترب من النجاح ما لم يكن هناك ضغط عسكري وشرطي قوي ومستدام على تلك الجماعات.

كلنا نعرف ذلك، والمجلس في وضع يمكنه من التصرف بناء على تلك المعرفة. ونحن نعرف أننا بحاجة إلى نشر قوات إقليمية قادرة ولديها التمويل الكافي الذي يمكن التنبؤ به ومتاح لها المعلومات الاستخبارية المناسبة وعوامل تعظيم القوة. وما لم نفعل ذلك فلن نكون سوى مراقبين سلبيين لكارثة آخذة في الانتشار. ما لم نفعل شيئا فسيحكم التاريخ علينا بقسوة وسيحصد العالم بأسره حصاد العديد من الدول المنهارة أو التي تنهار.

ويرتبط بذلك ضرورة فهم الجهات الفاعلة الإنسانية للحاجة إلى اتخاذ إجراءات قوية ضد هذه الجماعات. إن الإرهابيين يستغلون الحيز الإنساني والأعيان المدنية المرتبطة به. وحيث تدرك هذه الجماعات الشواغل الإنسانية المتعلقة بالمدنيين من ضحايا النزاع فإنها تستغل السكان في الحصول على المال وإخفاء حقيقة عملياتها والتجنيد من بين صفوف اللاجئين والمشردين داخليا المصدومين والمقتلعين من أوطانهم. يجب قمع الإرهابيين عسكريا. ويجب حماية المدنيين منهم. ويجب أن نعمل على تحقيق التنمية. إننا ببساطة نفتقر إلى القدرة على الحفاظ على العمل الإنساني المتعدد الأجيال كوسيلة رئيسية لمشاركة المجتمع الدولي.

وهناك بعض الإجراءات التي يمكننا اتخاذها على الفور إذا كانت لدينا الإرادة وأردنا أن نظهر أن حياة الأفارقة مهمة. وأحد هذه الإجراءات هو تطبيق المجموعة الكاملة من الجزاءات على هذه الجماعات ومموليها ومجنديها وميسريها. ويجب علينا أيضا أن نأخذ على محمل الجد الاستثناءات لأغراض إنسانية. ويجب أن نوقف التصارع غير المجدي بين مكافحة الإرهاب المسبب لحالات الطوارئ الإنسانية والعمل الإنساني. ثانيا، يجب أن نطبق جزاءات على الجماعات والأفراد الذين يستغلون المجال الإنساني كجزء رئيسي من استراتيجيتهم وعملياتهم، لتعزيز مخططاتهم الإرهابية. ثالثا، يجب أن نكفل أن تكون ولايات حفظ السلام على مستوى المهمة المتمثلة في التصدي لهذه الجماعات، وحماية المدنيين، وتعزيز الكفاءات العسكرية والشرطية الوطنية. ويجب أن نتأكد من أن بعثات حفظ السلام لديها قدرات قوية على توجيه رسائل للعامة والسرد المضاد للجماعات الإرهابية التي تعمل في نفس الإقليم.

والعمل العسكري ضد هذه الجماعات ليس هو الحل الوحيد؛ إذ ينبغي أن يكون مصحوبا بمبادرات داعمة أخرى. ولكنني أريد أن

أركز على ما يمكن لمجلس الأمن أن يفعله وما ينبغي أن يفعله. وما لا يمكن الدفاع عنه هو التلكؤ واستخدام الأدوات المتاحة لنا على مضض وإرسال إشارة مفادها أن الأرواح وحالات الطوارئ الأفريقية ذات أهمية ثانوية عندما تهاجمها جماعات القاعدة وداعش. ونحث جميع المشاركين على اتخاذ إجراء الآن قبل إزهاق المزيد من الأرواح، مع عدم اتخاذ مجلس الأمن أي إجراء.

السيدة يول (النرويج) (*تكلمت بالإنكليزية*): نرحب بتقرير الأمين العام عن حماية المدنيين في النزاع المسلح (S/2022/381)، وأشكر مقدمي الإحاطات اليوم على تسليط الضوء على التحديات المستمرة التي تواجه العمل الإنساني، مما يدل بوضوح على أنه يجب علينا أن نستخدم جميع الأدوات المتاحة لنا على نحو أفضل.

وأود أن أبدأ بالتركيز على خمس من هذه الأدوات. أولا، يجب تنفيذ الاستنتاجات التي اعتمدها فريق مجلس الأمن العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح. وهي تدابير عملية هامة لكل من أطراف النزاع وللأمم المتحدة لتعزيز حماية الأطفال. والولاية المتعلقة بالأطفال في حالات النزاع المسلح ذات أهمية حاسمة، وينبغي للمجلس أن ينظر في تعزيز دور الممثلة الخاصة للأمين العام في مجال المنع.

ثانيا، نحث جميع الدول على تأييد وتنفيذ إعلان المدارس الآمنة، الذي من شأنه أن يعزز تنفيذ القرار ٢٦٠١ (٢٠٢١) بشأن حماية التعليم في حالات النزاع.

ثالثا، ينبغي لمجلس الأمن أن يعتمد ولايات حماية قوية لعمليات حفظ السلام والبعثات السياسية، بما في ذلك خلال المراحل الانتقالية. ويجب ضمان توفير الموارد الكافية، بما في ذلك تلك المتعلقة بحماية الطفل. ويجب أن يكون دليل بعثات الأمم المتحدة الميدانية بشأن منع العنف الجنسي المتصل بالنزاعات والتصدي له جزءا من التدريب وأن يستخدم في جميع البعثات.

رابعا، يجب تنفيذ القرار ٢٢٨٦ (٢٠١٦) بشأن حماية الرعاية الصحية. وقد حددت مبادرة الرعاية الصحية في خطر التي تقودها اللجنة الدولية للصليب الأحمر توصيات مفيدة جدا وأفضل الممارسات.

وأخيرا، فإن معاناة المدنيين الناجمة عن حرب المدن، كما حدث في العدوان الروسي على أوكرانيا، أمر غير مقبول. ونرحب بالإعلان السياسي الذي اقترحته أيرلندا بشأن استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان. ويجب على القوات المسلحة أن تعتمد وتنفذ سياسات وممارسات محددة لتجنب إلحاق الأذى بالمدنيين.

ويجب أيضا التصدي للتحديات المستمرة التي تواجه العمل الإنساني في حالات النزاع. وندعو إلى دعم أقوى للاستجابة المنقذة للحياة التي تقوم بها المنظمات الإنسانية المحلية والدولية ولتولي المستجيبات الإناث الدور القيادي. ويجب أن تشارك النساء المحليات في تصميم وتنفيذ الاستجابات الإنسانية. كما يجب السماح للمنظمات الإنسانية المحايدة وغير المتحيزة والمستقلة بالاضطلاع بولاياتها بأمان ودون تدخل أو تسييس.

والحوار مع جميع الأطراف بشأن حماية المدنيين وسير الأعمال العدائية والوصول العاجل للمساعدات الإنسانية والمرور الآمن هو في صميم المهمة الإنسانية. وعلاوة على ذلك، يجب ألا يفلت مرتكبو الهجمات ضد العاملين في مجال الأنشطة الإنسانية من العقاب. وضمان حرية التعبير والوصول إلى المعلومات والتوثيق أمران أساسيان لتحقيق هذه الغاية.

وعلاوة على ذلك، يجب على أطراف النزاع الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني بالسماح بوصول المساعدات الإنسانية وتيسيره بشكل آمن وسريع ومن دون عوائق. وفي هذا الصدد، قرر مجلس الأمن أن منع وصول المساعدات الإنسانية هو أحد الانتهاكات الجسيمة الستة المرتكبة ضد الأطفال في النزاعات المسلحة.

ونريد أيضا أن نسلم بأن الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني يجب أن تكون قادرة، على أساس يومي، على التفاوض والحفاظ على إمكانية الوصول محليا. ومركز الاختصاص المعني بالتفاوض في المجال الإنساني هو مبادرة بشأن المفاوضات في الخطوط الأمامية، والتي يمكن أن تحسن فرص وصول العاملين في مجال الأنشطة الإنسانية وسلامتهم على حد سواء.

وأخيرا، فإن تدابير وجزاءات مكافحة الإرهاب أدوات حيوية لحماية المدنيين والتصدي للتهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن الدوليان. وفي الوقت نفسه، يجب أن نتخذ جميع التدابير اللازمة لتجنب الآثار السلبية غير المقصودة على العمل الإنساني، بما في ذلك من خلال الإعفاءات الإنسانية الواسعة النطاق عند الاقتضاء.

وقد عزز مجلس الأمن حماية المدنيين وحافظ على الحيز الإنساني من خلال القرارات والولايات والاستنتاجات التي اتخذها الفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح. فليكن هذا مصدر إلهام لنا لمساءلة أنفسنا واتخاذ المزيد من الخطوات العملية للوفاء بالتزاماتنا. وهذا يتطلب القيادة والإرادة السياسية.

السيد خوجة (ألبانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكركم، سيدتي الرئيسة، على طرح مسألة حماية المدنيين على مجلس الأمن في مناقشة اليوم. لا تكاد توجد أي مسألة أخرى أكثر أهمية وأكثر محورية في عمل المجلس. وأشكر مقدمي الإحاطات على ما قدموه من معلومات مستكملة ومفصلة وعلى توصياتهم القيمة.

ونعترف بالتقدم الكبير المحرز في بناء إطار معياري دولي لحماية المدنيين. مع ذلك، وللأسف، تدهور الامتثال للقوانين والمعايير التي تحمي المدنيين إلى جانب سلامة وأمن المدنيين العالقين في النزاعات المسلحة. وقد ذكرنا السيد ميليباند بالعدد المروع من النزاعات الجارية في العالم اليوم. ولكل نزاع تأثير مدمر على المدنيين والبنية التحتية المدنية الحيوية وسبل العيش والتعليم والنظم الصحية والأمن الغذائي والمائي، وخاصة عندما تستخدم الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان. وفي الأماكن ذات البنية التحتية الصحية السيئة أو المدمرة، لا يزال المدنيون معرضين لخطر كبير، ليس فقط أثناء النزاع بل وبعده. ويحدث العنف الجنسي المتصل بالنزاع والعنف الجنساني بمستويات مروعة.

وفي سورية، لا يزال ملايين الأشخاص محرومين من منازلهم وسبل عيشهم نتيجة للنزاع الذي دخل عامه الثاني عشر. كما تعرضت المدارس والمستشفيات وغيرها من الأعيان المحمية لهجمات عشوائية ومتعمدة. وتؤكد الاحتياجات الإنسانية الضخمة على أهمية الاستجابة الإنسانية المستدامة الطويلة الأجل عبر الحدود لضمان حصول جميع السوريين المحتاجين على المساعدة.

وفي أوكرانيا، لا يزال المدنيون يعانون من عواقب العدوان الروسي، الذي دخل اليوم شهره الرابع. وقد اقتلع أكثر من ١٤ مليون شخص من ديارهم وأجبروا على ترك كل شيء وراءهم. وقد تعرض أكثر من ٢٠٠ مرفق للرعاية الصحية، وأكثر من ٦٠٠ ١ مدرسة، والعديد من الملاجئ، وآلاف المباني والشقق السكنية، لهجمات مستمرة ومتعمدة ومدمرة أسفرت عن سقوط الآلاف من الضحايا المدنيين. وهذه الجرائم موثقة، بما في ذلك في تقارير الأمم المتحدة.

ونحن نعلم أن النزاع هو السبب الرئيسي للجوع في جميع أنحاء العالم. والحرب في أوكرانيا ليست استثناء، ولكن مع آثار مكبرة هائلة. فقد أدت إلى تعطل نظم وأسواق الغذاء على مستوى العالم بشكل خطير، مع ارتفاع حاد في الأسعار في كل مكان، وتفاقم تحديات انعدام الأمن الغذائي للعديد من البلدان النامية.

وجميع أطراف النزاع المسلح مسؤولة عن ضمان حماية السكان المدنيين. وعليها أن تضمن الامتثال للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان؛ وأن توفر ممرا آمنا وتضمن وصول المساعدات الإنسانية؛ وإن تكفل حماية المدنيين دون تمييز.

وفي مواجهة الخسائر المتزايدة في صفوف المدنيين وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، يجب أن نفعل كل ما في وسعنا لضمان المساءلة بإنهاء الإفلات من العقاب. ويجب محاسبة الجناة في كل مكان. ويجب أن تكون المساءلة عن الانتهاكات ملموسة ومنهجية وعالمية. فالجرائم التي لا يعاقب عليها تولد المزيد من الجرائم.

وقد اتخذ المجلس قرارات تدعو إلى مساءلة أولئك الذين يستهدفون العاملين في مجال الرعاية الصحية والعاملين في المجال الإنساني والهياكل الأساسية الحيوية. وينبغي له أن يتمسك بقراراته. هذه هي مسؤوليته.

ويجب أن ندعم الآليات الدولية المستقلة للتحقيق والملاحقة القضائية، وعندما يعرقل عمل المجلس أو يؤخذ رهينة، يجب أن نبحث عن سبل أخرى. ولا يمكننا ولا يجب أن نعتاد على الإفلات من العقاب.

وفي كل صراع، تعاني النساء والأطفال والأشخاص ذوو الإعاقة والفئات المهمشة الأخرى بشكل غير متناسب. ويصبح الوضع أكثر بؤسا عندما يكون من يعملون على مساعدة المدنيين المحتاجين هم أنفسهم أهدافا للهجمات. وقد شهدنا المنع المتعمد لوصول المساعدات الإنسانية، بما في ذلك من خلال منع مرور المساعدة الإنسانية وإيصالها. إن إعاقة العاملين في مجال الإغاثة الإنسانية في جهودهم للوصول إلى الفئات الأكثر ضعفا والأكثر احتياجا هو بمثابة حكم بالإعدام على من يحتاجون إليها على الفور. وينبغي ألا نقبل بتسليح المعونة الإنسانية أو نسمح بذلك.

فالعاملون في المجال الإنساني ينقذون الأرواح. وينبغي الترحيب بهم، لا مواجهتهم أو تهديدهم؛ وينبغي تيسير عملهم، وليس تعقيده أو إنكاره؛ ويجب أن يكونوا أحرارا في العمل بأمان وفي كل مكان ولجميع المحتاجين.

وأفضل طريقة لحماية المدنيين هي، بطبيعة الحال، منع نشوب النزاعات المسلحة وحلها قبل أن تتصاعد. وفي غياب الحوار والحلول السياسية، تحتل الأسلحة مركز الصدارة، مع ما شهدناه من عواقب وخيمة مرات عديدة.

إن لدينا القوانين والأدوات اللازمة لحماية المدنيين. ويجب أن نستخدمها. وهو ما يتطلب إرادة سياسية وعزما. وهذا ما هو متوقع منا جميعا، ومن المجلس ومن كل دولة عضو في الأمم المتحدة.

السيد داي بنغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): بما أن اليوم هو يوم أفريقيا، أود أن أتقدم بتحية حارة واحتفالية إلى ممثلي الدول الأفريقية الأعضاء الحاضرين هنا، وإلى جميع البلدان الأفريقية وجميع إخواننا وأخواتنا الأفارقة. لقد أصبح استقلال أفريقيا واعتمادها على الذات المتجسدين في يوم أفريقيا كنزنا الروحي المشترك.

وأشكر الأمين العام المساعد راجاسينغام؛ والمدير العام ماردیني؛ والسيد ميليباند؛ وممثلي المجتمع المدني على بياناتهم. ما وصفوه مقلق وواقعي.

إن أطراف النزاع ملزمة بحماية المدنيين بموجب القانون الدولي. وقد اتخذ المجلس عددا من القرارات والبيانات الرئاسية بشأن هذا الموضوع بالذات. وأعطى العديد من عمليات حفظ السلام الأولوية لحماية المدنيين في ولاياتها. ومع ذلك، حتى يومنا هذا، سقط عدد لا يحصى من المدنيين ضحايا للكوارث الناجمة عن النزاع المسلح. وهذه الحقيقة القاسية تذكرنا بأنه يجب على المجتمع الدولي أن يواصل بذل جهود حثيثة لحماية المدنيين.

أولا، من الحيوي التقيد الصارم بالقانون الدولي والقواعد الدولية. ومن المهم تنفيذ القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك اتفاقيات جنيف، والقرار ١٢٦٥ (١٩٩٩)، والقرارات الأخرى المتعلقة بحماية النساء والأطفال والعاملين في المجال الطبي. ويجب على جميع أطراف النزاع الامتناع عن إيذاء المدنيين الأبرياء أو المرافق المدنية، وإعطاء الأولوية لحماية الفئات الضعيفة مثل النساء والأطفال، وتوفير وصول آمن ودون عوائق للمساعدات الإنسانية. وينبغي للجهات الفاعلة الإنسانية الدولية الامتثال لقرار الجمعية العامة ١٨٢/٤٦؛ والالتزام بمبادئ الحياد والنزاهة والاستقلال؛ والعمل معا للحفاظ على الطابع الإنساني للمساعدات وتجنب تسييس المساعدات الإنسانية. ويجب عليها أن تكفل سلامة وأمن العاملين في المجال الإنساني وأن تمنع جميع أعمال العنف ضدهم.

ولا بد من الإشارة إلى أن المعايير المزدوجة تقوض بشدة الجهود الرامية إلى حماية المدنيين. وتنطبق حماية المدنيين على جميع الأطراف وجميع النزاعات المسلحة، دون أي تمييز، ويجب التخلي عن جميع أشكال الاستثنائية. وينبغي للبلدان التي شاركت في أكبر عدد من الحروب الخارجية ولأطول فترة زمنية أن تفكر بشكل خاص في نفسها.

ثانيا، باتباع نهج تملكه العضوية وتقوده، تتحمل الدول الأعضاء المسؤولية الرئيسية عن حماية المدنيين. وينبغي للمجتمع الدولي أن يركز على الواقع الحالي والمستقبل الطويل الأجل على السواء، وأن يقدم مساعدة موجهة إلى البلدان المعنية بغية تعزيز قدرتها على حماية

المدنيين. وينبغي للمجلس أن يستجيب للنداءات الموجهة من حكومات البلدان المعنية والمنظمات الإقليمية، لا سيما الاتحاد الأفريقي، وأن يعدل الحظر المفروض على الأسلحة في ضوء التطورات، بغية تهيئة الظروف المؤاتية للبلدان المعنية للاضطلاع بمسؤوليتها الأساسية عن حماية المدنيين.

إن التجميد التعسفي لاحتياطيات النقد الأجنبي وتحويلها والسرقة المنظمة للطاقة والموارد الزراعية من جانب بعض البلدان لم يحرم البلدان المعنية من الأموال المنقذة للأرواح من أجل إعادة إطلاق التنمية فحسب، بل سلب بصورة غير مباشرة موارد قيمة للمعونة الإنسانية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يحث تلك البلدان معا على وقف هذه الأعمال فورا.

وينبغي أن تكون ولاية حماية المدنيين لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام واقعية وقابلة للتنفيذ. ومن المهم التعاون الوثيق مع البلدان المعنية في عملية التنفيذ، وضمان مواردها وقدراتها بالكامل، والاستفادة الكاملة من المساعي الحميدة والوساطة كوسيلة للتنفيذ، وعدم استخدام القوة إلا كملاذ أخير.

ولا ينبغي إنكار الجهود المبذولة لحماية المدنيين لمجرد وقوع حالات مأساوية لوفيات جماعية بين المدنيين بسبب التدخل الدولي غير الفعال. ومن شأن إنكار ملكية الدول الأعضاء وقيادتها أن يفتح صندوق باندورا ويجعل من السهل على عدد قليل من البلدان التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى، أو حتى إحداث تغيير في النظام بذريعة حماية المدنيين، مما قد يؤدي إلى معاناة أكبر للمدنيين بسبب الاضطرابات والحرب.

ثالثا، الالتزام بالتسوية السلمية للمنازعات أمر أساسي. ويجب على جميع أطراف النزاع أن تحل خلافاتها بنشاط من خلال الحوار والتفاوض والوسائل السلمية الأخرى وأن تدعم جميع الجهود المؤدية إلى الحل السلمي للأزمات. وعملا بمفهوم الأمن المشترك والشامل والتعاوني والمستدام، والتمسك بمبدأ عدم قابلية الأمن للتجزئة، يتعين على جميع البلدان أن تعمل معا لبناء هيكل أمني متوازن وفعال ومستدام وأن تسعى جاهدة إلى تهيئة بيئة دولية سلمية ومستقرة. وينبغي للمجلس أن يضطلع بجدية بواجبه الأساسي في صون السلم والأمن الدوليين، وتيسير التسوية السياسية للقضايا الساخنة، وإحلال السلام والأمل للناس في المناطق المتضررة من النزاع.

ولا بد من الإشارة إلى أن المشهد الأمني الدولي الحالي أصبح أكثر تقلبا، مع هيمنة سياسات الهيمنة والقوة وتزايد التفكير في الحرب الباردة وأيديولوجية المواجهة. وسيجلب ذلك مزيدا من التحديات للجهود الرامية إلى حماية المدنيين. ونحث البلدان المعنية على الكف عن خلق الانقسامات والمواجهات الجيوسياسية في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، والكف عن رسم خطوط ترسيم الحدود على أساس الأيديولوجية، والتوقف عن إجبار البلدان الأخرى على الانحياز إلى جانب واحد.

رابعا، السعي إلى تحقيق التنمية أولوية عليا. والفقر والتخلف من الأسباب الجذرية الرئيسية للصراع. وبسبب تأثير مرض فيروس كورونا والعوامل الجيوسياسية، تلوح في الأفق نذر أزمة عالمية في الغذاء والطاقة وأزمة مالية عالمية. وقد واجهت الجهود العالمية للحد من الفقر تحديات جديدة، وتواجه البلدان النامية احتياجات أكبر. ويجب على البلدان المتقدمة النمو أن تتقيد بالتزامها بتخصيص ٠,٧ في المائة من دخلها القومي للمساعدة الإنمائية الرسمية وتقديم مساعدة ملموسة للبلدان النامية لتحقيق التنمية المستدامة.

وهذا هو الوقت الذي تزيد فيه الاحتياجات الإنمائية والإنسانية لعدد كبير من البلدان النامية زيادة كبيرة، بينما ينخفض تمويل المساعدة الإنمائية الرسمية التي تقدمها بعض البلدان المتقدمة النمو انخفاضا مطردا، بل اتخذت قرارات بتخفيض هذه المساعدة بشكل كبير. وندعو البلدان المعنية إلى الاستجابة لنداء الأمين العام غوتيريش وإعادة النظر في قراراتها.

السيدة الحفيتي (الإمارات العربية المتحدة): (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكركم وفريقكم، سيدتي الرئيسة، على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة الهامة، ونشكر مقدمي الإحاطات على عروضهم الزاخرة بالمعلومات.

كما سمعنا للتو ما تزال حماية المدنيين في حالات المسلحة قاتمة على الصعيد العالمي بالرغم من التقدم الكبير المحرز على مر السنين في الإطار القانوني المنطبق. ولا يزال المدنيون يدفعون ثمن النزاع المسلح نظرا لارتفاع معدل الوفيات والإصابات وآثاره غير المتناسبة على النساء والأطفال. ولا يزال العنف الجنسي يستخدم أسلوبا من أساليب الحرب وكذلك التعذيب والإرهاب، بل إن ٩٧ في المائة من الضحايا المسجلين في عام ٢٠٢١ من النساء والفتيات.

ولأول مرة في التاريخ تجاوز عدد المشردين قسرا الآن ١٠٠ مليون شخص. وما برحت الجماعات الإرهابية تستهدف المدنيين عمدا، بما في ذلك المنازل والمدارس والمستشفيات وحتى بيئتنا الطبيعية. وذلك أمر غير مقبول.

كما يثير القلق مستوى التحديات التي تواجه الجهود الإنسانية. ويشمل ذلك قيودا شديدة على الأنشطة الإنسانية وقيودا على الوصول وقتل عدد مثير للقلق من العاملين في المجال الإنساني أوإصابتهم أو اختطافهم. ولا ينبغي للمجلس أن يخذل أولئك الذين يخدمون أكثر فئاتنا ضعفا. لذلك نرحب بالتركيز الخاص لهذه المناقشة على وصول المساعدة الإنسانية.

ونظرا للمعاناة الإنسانية في جميع النزاعات المسلحة، تود الإمارات العربية المتحدة أن تؤكد مجددا التزامها بحماية المدنيين، وتدعو جميع أطراف النزاع إلى الامتثال الكامل لالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني. ويشمل ذلك التزامها بالسماح بوصول المساعدات الإنسانية بسرعة مع تيسيره، فضلا عن حماية العاملين في المجال الإنساني.

كما نود أن نقدم التوصيات التالية.

أولا، يجب أن ننظر في كيفية تعديل ولايات عمليات السلام لتعزيز الدور الحيوي الذي تؤديه في حماية المدنيين. ويتطلب التصدي بطريقة فعالة للتهديدات التي يتعرض لها المدنيون اتباع نهج شامل. وينبغي أن ننظر عند وضع ولايات عمليات السلام فيما إذا كان بإمكانها أن تسهم في تعزيز بيئة آمنة تسمح بتقديم المساعدة الإنسانية. وينبغي أيضا أن نعطي الاعتبار المناسب للنهج غير المسلحة لاستكمال الحماية المادية الأساسية التي يوفرها حفظة السلام. فعلى سبيل المثال، ولأجل معالجة الأسباب الجذرية للنزاع بما في ذلك المعلومات المضللة والروايات البغيضة، يمكن تكليف عمليات السلام بتعزيز المصالحة والحوار على الصعيد المحلي، فضلا عن التعايش السلمي المجتمعي. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن نسعى إلى تعزيز أنشطة التوعية في جميع السياقات القطرية مع كفالة التنسيق الفعال مع بقية وجود الأمم المتحدة في البلد.

ثانيا، يجب على الدول والقطاع الخاص مضاعفة جهودهما للكشف عن المعلومات المضللة والتضليل وخطاب الكراهية على شبكة الإنترنت وتقييمها والتصدي لها لتوفير الحماية الفعالة للمدنيين والعاملين في المجال الإنساني. ويمكن القيام بذلك من خلال التحقق من الحقائق وأدوات معالجة المحتوى والنظم، فضلا عن مواصلة البحث في كيفية انتشار المعلومات المضللة وأساليب التضليل عبر شبكة الإنترنت.

إن لحجم التضليل والمعلومات المضللة عبر الإنترنت وخطاب الكراهية والسرعة التي تنتشر بها عواقب مميتة. ويؤدي إلى تفاقم النزاع ويعرض المدنيين للخطر ويعقد جهود الحماية. كما يساورنا قلق عميق من أن تشويه المعلومات المتعلقة بالاحتياجات الإنسانية قد أضعف قدرة العاملين في المجال الإنساني على القيام بعملياتهم. ويساورنا القلق أيضا من المعلومات المشوهة عبر وسائل التواصل الاجتماعي التي تشكك في حياد العاملين في المجال الإنساني، الأمر الذي يعرض سلامتهم للخطر ويهدد وصولهم إلى المحتاجين. ونؤكد اليوم مرة أخرى أهمية حماية العاملين في المجال الإنساني على الإنترنت وغير المتصلين بالإنترنت، علاوة على التمسك بالمبادئ الإنسانية.

ثالثا، يجب أن نواصل جهودنا لضمان ألا تعوق تدابير الجزاءات التي يفرضها المجلس الجهات الفاعلة في المجال الإنساني عن الاضطلاع بعملها الأساسي أو تمنع وصول المساعدة الإنسانية إلى المحتاجين. وذلك أمر هام سواء في وضع الجزاءات أو تنفيذها. ويعني

ذلك من الناحية العملية النظر في الاستثناءات الإنسانية التي تستبعد تطبيق الجزاءات على الأنشطة الإنسانية. وينبغي أيضا أن ننظر في طلب إجراء تقييمات مستقلة على أساس كل حالة على حدة، على سبيل المثال، من جانب أفرقة الخبراء المكلفة بالعمل في لجان الجزاءات للإبلاغ عن أثر تدابير الجزاءات على العمليات الإنسانية. ويمكن أن يساعد ذلك المجلس على تعديل جزاءاته على النحو المناسب لمنع آثارها الإنسانية الضارة. علاوة على ذلك، يمكن للمجلس – عند إدراج أسماء المسؤولين عن عرقلة وصول المساعدة الإنسانية – أن يستخدم الجزاءات باعتبارها وسيلة ضغط أو لكي يبعث برسالة واضحة لدعم الجهود الإنسانية وضمان المساءلة.

أخيرا، ربما يكون هذا واضحا بطبيعة الحال، ولكن يجدر بنا أن نكرر القول بأن أنجع طريقة لحماية المدنيين هي منع نشوب النزاعات وحلها، كما ذكر الكثير من أعضاء المجلس. وتلتزم الإمارات العربية المتحدة، من جانبها، بمضاعفة كافة الجهود التي تدعم الحوار والعمليات السياسية لتحقيق تلك الغاية.

السيد غوميس روبليدو فردوسكو (المكسيك) (*تكلم بالإسبانية*): بداية، أود أن أعرب عن تعازي المكسيك لأسر الضحايا ولحكومة الولايات المتحدة على إطلاق النار الذي وقع أمس في أوفالدي بولاية تكساس، وهي مقاطعة تضم عددا كبيرا من السكان من أصل مكسيكي.

كما أشكر السيد راميش راجاسينغام، والسيد روبرت ماردیني، والسيد ديفيد ميليباند، والسيدة راشيل بوكيتا على إحاطاتهم وشهاداتهم.

مرة أخرى يشير تقرير الأمين العام عن حماية المدنيين في النزاع المسلح (S/2022/381) اتجاهات مقلقة جدا. تعدُّ الهجمات المستمرة على العاملين في المجال الإنساني والهياكل الأساسية المدنية، بما في ذلك المرافق الحيوية فضلا عن استخدام المتفجرات في المناطق الحضرية وتوافر الأسلحة على نطاق واسع وآثار الجزاءات الانفرادية تحديات مثيرة للقلق. وتتفاقم هذه التحديات بسبب التحديات الإضافية التي فرضتها جائحة مرض فيروس كورونا على حماية السكان المدنيين في السنوات الأخيرة.

كما تعدُّ الحرب في أوكرانيا تحديا جديدا بالنسبة لحماية المدنيين. ولذلك السبب، عززنا جنبا إلى جنب مع فرنسا، المبادرات الرامية إلى التصدي للتحديات الإنسانية الناشئة عن النزاع، الأمر الذي أدى إلى اتخاذ القرار A/ES-11/2. ونغتنم فرصة هذه المناقشة لنشدد مرة أخرى على ضرورة الوقف الفوري لإطلاق النار.

لقد سمعنا وفد الاتحاد الروسي يتحدث عن إسهام بلده في تطوير القانون الدولي الإنساني. وذلك صحيح تماما، إذ حظرت المعاهدة الأولى في ذلك المجال المعروفة باسم إعلان سانت بطرسبرغ لعام ١٨٦٨ إلحاق معاناة لا مبرر لها بأطراف النزاع المسلح، وتشكل سابقة للمبدأ القائل بأن الموت ليس حتميا وأن الاستخدام المشروع للقوة يجب أن يهدف إلى إضعاف العدو وليس إلى إبادته.

وكيف يمكننا أن ننسى إرث الفقيه الروسي الشهير فيودور فيودوروفيتش مارتنز واضع أحد المبادئ الأساسية في القانون الدولي الإنساني المعاصر؟ فلنأمل أن تلهم تلك السوابق جميع الأطراف في الـ ٥٦ نزاعا الدائرة الآن.

إن هذا النزاع الجديد في أوكرانيا يجري بالإضافة إلى تلك النزاعات القائمة الطويلة الأجل المبينة في تقرير الأمين العام – التي تشمل حالات سوريا واليمن وأفغانستان وميانمار والقرن الأفريقي – حيث تستمر دورات العنف الطويل الأجل والتي يكون ضحاياها الرئيسيون دائما من المدنيين، الأمر الذي يؤثر بشكل غير متناسب على النساء والفتيات والفتيان فضلا عن الأشخاص ذوي الإعاقة.

بل إن عدد الأشخاص المتضررين من تلك النزاعات قد تضاعف أكثر بسبب أزمة الغذاء التي زادت من عدد الأشخاص الذين يعيشون في حالات انعدام الأمن الغذائي، بما في ذلك المجاعة. ولهذا السبب يلتزم المجلس بالوفاء بولايته ويجب أن يضع الناس في صميم أعماله.

وأود أن أسلّط الضوء على بعض المسائل التي تثير أكبر قدر من القلق لدى وفد بلدي.

أولاً، إن من المفارقات، إن لم يكن من السخف، أن تستمر الهجمات على العاملين في المجال الطبي والإنساني في عالم لا تزال

الجائحة مستمرة فيه، سواء من خلال الاختطاف أو غيره من أشكال الهجمات المستهدفة، والتي أودت في عام ٢٠٢١ وحده بحياة ٢١٩ من العاملين في المجال الطبي. وفي ١٤ بلداً، سجل أكثر من ١٤٣ حادثاً ضد العاملين في المجال الإنساني في العام نفسه. وفي الوقت نفسه، ما زال أكثر من ٣ بلايين شخص لم يتلقوا بعد جرعة أولى من اللقاح بحلول نهاية العام الماضي. كيف يمكننا تحقيق التطعيم الشامل عندما يتعرض المسؤولون عن تطبيقه للهجوم؟

لا يمكن إنكار أن هناك أزمة في تنفيذ الالتزامات المستمدة من قواعد القانون الدولي الإنساني وقرارات المجلس. ويضطلع المجلس بدور مركزي بوصفه الوصي على احترام القانون الدولي الإنساني، إلى جانب العمل الجدير بالثناء الذي تضطلع به اللجنة الدولية للصليب الأحمر يوماً بعد يوم.

ولا يكفي توجيه النداءات من أجل الامتثال. ومن الضروري تعزيز التدابير المتخذة على الصعيد الداخلي لكفالة تنفيذها، مثل اعتماد التشريعات الوطنية وكتيبات التعليمات العسكرية والتدريب المستمر. وهذا يتطلب العمل جنباً إلى جنب مع منظمات المجتمع المدني.

ومن المهم أيضاً مكافحة تسييس الأنشطة الإنسانية والمعلومات المضللة، كما ذكر هنا. وبالمثل، يجب ضمان ألا تؤثر الجزاءات الانفرادية، فضلاً عن تدابير مكافحة الإرهاب، على الأنشطة الإنسانية أو أن تنتهك القانون الدولي الإنساني.

ومن ناحية أخرى، يؤجج توافر الأسلحة على نطاق واسع النزاعات ودوامة العنف، بما في ذلك الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة نتيجة للممارسات المهملة في تجارة الأسلحة والذخائر، فضلاً عن الاتجار غير المشروع بها. ولهذا السبب، شجعت المكسيك في العام الماضي على اتخاذ القرار ٢٦١٦ (٢٠٢١)، الذي يسعى إلى تعزيز السيطرة على ذلك النوع من الأسلحة بطريقة شاملة. ومن شأن تنفيذ القرار أن يعزز الرقابة ويساعد على الحد من احتمال وقوع الأسلحة في الأيدي الخطأ.

وبالمثل، لا يزال استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق الحضرية أو المكتظة بالسكان اتجاهاً مثيراً للقلق نظراً لتأثيره الكبير على السكان المدنيين. ولهذه الأسلحة آثار مفرطة وعشوائية، إذ تسبب إصابات خطيرة، وآثاراً في الأجل الطويل على الصحة العقلية، وأضراراً للبنى التحتية المدنية مثل المرافق الطبية أو منشآت المياه أو المدارس. لذا تشارك المكسيك بنشاط في المشاورات الجارية للتوصل إلى إعلان سياسي بشأن تلك المسألة.

وأخيراً، لا تكفي الإشارة إلى الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد السكان المدنيين في النزاعات المسلحة. وبما أن هذه الأعمال تشكل جرائم حرب وجرائم مرتكبة ضد الإنسانية، فمن الضروري ألا تمر تلك الأعمال دون عقاب. ولكي تصبح المساءلة حقيقة واقعة، يجب أن تكون هناك عواقب على المسؤولين. وتمشياً مع مبدأ التكامل، يتمتع المجلس بسلطة إحالة الحالات إلى المحكمة الجنائية الدولية.

وفي هذا الصدد، يمكن أن تمثل المبادرة الفرنسية – المكسيكية بشأن تقييد حق النقض في حالات الفظائع الجماعية خطوة أولى لتجنب هذه الفظائع. وندعو الدول التي لم تنضم بعد إلى الدول الـ ١٠٥ التي وقعت بالفعل على تلك المبادرة إلى أن تفعل ذلك.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أذكّر جميع المتكلمين بألا تزيد بياناتهم على أربع دقائق حتى يتسنى للمجلس إنجاز عمله على وجه السرعة. وستنبه الأضواء الوامضة على أطواق الميكروفونات المتكلمين لإنهاء ملاحظاتهم بعد انقضاء أربع دقائق.

أعطي الكلمة الآن لوزيرة الدولة في وزارة خارجية جمهورية ألمانيا الاتحادية.

السيدة باومان (ألمانيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه الجلسة الهامة. كما أشكر جميع مقدمي الإحاطات على إسهاماتهم الغنيّة.

إن عدوان روسيا غير المبرر وغير القانوني على أوكرانيا، والجرائم البشعة المرتكبة في بوتشا وفي أماكن أخرى كثيرة وحصار

ماريوبول، كلها تذكرات قاتمة بحقيقة أن المدنيين هم الذين يعانون أولاً وقبل كل شيء عندما يُنتهك القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني انتهاكاً سافراً.

وقد سجلت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان أكثر من ٨ ٠٠٠ إصابة بين المدنيين حتى الآن، ولكن العدد الحقيقي أعلى من ذلك بكثير. وكثير منهم ضحايا لاستخدام روسيا العشوائي للأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان، مثل القصف بالمدفعية الثقيلة، فضلاً عن الصواريخ العشوائية والضربات الجوية. إن عمليات الإعدام بإجراءات موجزة والعنف الجنسي والاختفاء القسري، بما في ذلك بحق الموظفين العموميين والصحفيين ونشطاء المجتمع المدني، تنتهك القواعد الأساسية للقانون الدولي الإنساني.

ولدينا جميعاً الصور المؤرّقة لضحايا روسيا في ماريوبول وخاركيف وبوتشا – من النساء والأطفال والمسنين. ومن المؤرّق بنفس القدر مصير المدنيين في سورية واليمن وجنوب السودان والكونغو وأفغانستان وميانمار وإثيوبيا، وللأسف في العديد من الأماكن الأخرى.

وبعد مرور أكثر من ٧٠ عاماً على اعتماد اتفاقيات جنيف، حان الوقت للعمل. وسأتطرق إلى ثلاث نقاط:

أولاً، نحتاج إلى مساءلة كاملة عن جميع الانتهاكات للقانون الدولي الإنساني. ويجب أن نستخدم جميع الأدوات المتاحة لمساءلة الجناة الروس في أوكرانيا أمام المحكمة الجنائية الدولية وفي مجلس حقوق الإنسان ولجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بأوكرانيا. وستدعم التحقيقات الوطنية تلك الجهود، وتفخر ألمانيا بالإسهام فيها جميعاً. ويجب محاسبة جميع الجناة عن جرائمهم أينما ارتكبت.

ثانياً، نحن بحاجة إلى تعزيز الحيز الإنساني. ونحن بحاجة إلى إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية بصورة آمنة وسريعة ودون عوائق وإلى سلامة العاملين في المجال الإنساني. إن الارتفاع الحاد في عدد العاملين الصحيين الذين قُتلوا في النزاعات المسلحة أمر مثير للقلق. وإلى جانب فرنسا، أطلقنا الدعوة إلى العمل من أجل حماية الحيز الإنساني وندعو الآخرين إلى الانضمام إلى تلك الدعوة.

ثالثاً، نحن بحاجة إلى وضع حقوق الناجين واحتياجاتهم في المقام الأول. وينطبق ذلك على الأطفال الذين يتم دفعهم إلى الانضمام للقوات المسلحة وعلى ضحايا العنف الجنسي والجنساني، تمشياً مع الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن والقرار ٢٤٦٧ (٢٠١٩) الذي أدخل نهجاً يركز على الناجين.

وأخيراً وليس آخراً، تظل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام حاسمة لحماية المدنيين في العديد من النزاعات. ولهذا السبب قررت ألمانيا تواً مواصلة إسهامها الكبير في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي.

وتؤيد ألمانيا أيضاً مبادرة العمل من أجل حفظ السلام. ونعلّق أهمية خاصة على أداتين: أولاً، التحول الرقمي لتحقيق مكاسب حقيقية في مجال حماية المدنيين في الميدان، وثانياً، دعم عمل بعثة الأمم المتحدة بشأن العنف الجنسي المتصل بالنزاع.

ولا يزال التنفيذ الفعال لولايات الحماية يشكل تحدياً كبيراً، ولكن المدنيين يعتمدون على ذوي الخوذ الزرق في مالي وفي العديد من النزاعات الأخرى.

وأود أن أختتم بياني بتوجيه الشكر إلى الرجال والنساء الشجعان في الميدان الذين يبذلون كل ما في وسعهم لمساعدة المدنيين المحتاجين وكثيراً ما يخاطرون بحياتهم لقيامهم بذلك.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا.

السيد كيتشيلي (تركيا) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، نود أن نعرب عن تعازينا لأسر ضحايا إطلاق النار الذي وقع أمس في تكساس.

ونشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه المناقشة المفتوحة السنوية بشأن حماية المدنيين في النزاعات المسلحة. فمن الانعكاسات المؤسفة لأزمة الحماية العالمية أننا لا نزال نتكلم عن هذا المبدأ الأساسي من مبادئ القانون الدولي.

هناك اليوم ١٠٠ مليون شخص مرتحلين، شردوا قسرا من ديارهم. إنهم مدنيون أبرياء يفرون هربا من الوقوع في براثن الاضطهاد والنزاع.

لقد رأينا مقابر جماعية في ترهونة بليبيا؛ واستخدام التجويع كسلاح من أسلحة الحرب في اليمن؛ والعنف الذي مارسته قوات الأمن منذ الانقلاب في ميانمار.

وقد أسفرت الحرب في أوكرانيا عن واحدة من أشد الأزمات الإنسانية في عصرنا. فقد أسفرت الهجمات على المدنيين الأوكرانيين عن تعطيل سلاسل الإمدادات الزراعية والغذائية، مما أظهر للعالم أن الهجوم على مدني واحد هو في الواقع هجوم على البشرية جمعاء.

وبطبيعة الحال، فإن الحرب في سورية مستعرة. وفي الشهر الماضي، قدمت لقطات من عام ٢٠١٣ أدلة مفصلة على جرائم مروعة ارتكبت ضد المدنيين في حي التضامن في دمشق. وفي إدلب، يقوم النظام وداعموه باستهداف المدنيين والبنية التحتية المدنية بشكل منتظم. وفي الأتارب، هوجم مستشفى مما أسفر عن مقتل مدنيين وقطع خدمات الرعاية الصحية الحيوية عن الحي. وأدى الهجوم على محطة ضخ أرشاني إلى انقطاع المياه عن ربع مليون مدني. ويتعمد النظام حرمان الناس في منطقة الباب من مياه الشرب ومياه الزراعة.

ونود أيضا أن نذكر مجلس الأمن مرة أخرى بالفظائع التي ارتكبتها المنظمة الإرهابية حزب العمال الكردستاني/وحدات حماية الشعب وفرعها، ما يسمى بقوات سورية الديمقراطية، لأن الأمر يستحق تكرار ذكره. لقد هاجموا مستشفى الشفاء في عفرين. ويواصلون اختطاف الأطفال وتجنيدهم قسرا في سورية. ويطلقون سراح معتقلي داعش لتحقيق مكاسب مالية خاصة بهم. إنهم يهاجمون المناطق المدنية بشكل عشوائي، مستخدمين القصف بقذائف الهاون وراجمات الصواريخ والسيارات المفخخة. ويمنعون المدنيين، بمن فيهم الأكراد والأيزيديون، من العودة إلى ديارهم. حتى أنهم قطعوا التيار الكهربائي عن الدرباسية، مما أدى إلى تعطيل محطة مياه علوك. يجب على أولئك الذين يدعمون المنظمات الإرهابية، بما في ذلك في سورية، الكف عن ذلك فورا.

ومن الواضح أن الإجراءات المتبعة في الوضع الراهن لن تكون كافية. فنحن بحاجة إلى اتباع نهج متجدد وقائم على المبادئ لحماية المدنيين في حالات النزاع. ويجب على المجتمع الدولي ومجلس الأمن أن يكثفا جهودهما. إن وصول المساعدات الإنسانية بدون عوائق عنصر أساسي لحماية المدنيين في النزاعات وعنصر أساسي في صون استقرار السلم الدولي. وفي هذا السياق، نجدد دعوتنا إلى تمديد ولاية عمليات الأمم المتحدة الإنسانية العابرة للحدود إلى سورية.

ويحدونا الأمل في أن يعود جزء من الـ ١٠٠ مليون شخص الذين شردوا قسرا إلى ديارهم وأن يستأنفوا حياتهم في أمان بحلول موعد المناقشة المفتوحة التي ستجرى في العام المقبل بشأن حماية المدنيين. كما نأمل أن يكون مرتكبو جميع الهجمات ضد المدنيين قد قدموا إلى العدالة وتمت محاسبتهم على أعمالهم.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل الجزائر.

السيد العرباوي (الجزائر): بداية، أود أن أشكر رئاسة المجلس على اختيار موضوع النقاش المفتوح حول حماية المدنيين في النزاعات المسلحة، وعلى إدارتها الحكيمة لأعمال المجلس خلال شهر أيار/مايو الجاري.

والشكر موصول إلى السيد الأمين العام للأمم المتحدة على تقريره S/2022/381 الذي وضح بموجبه أن المدنيين لا يزالون يعانون من ويلات النزاعات المسلحة مع التأكيد على الحاجة لبذل المزيد من الجهود لتوفير الحماية الضرورية لهم، مع التطلع لأن تكون التقارير أوفى وأشمل وتتطرق كذلك لجميع حالات النزاع.

ونرحب في هذا السياق بالتركيز على موضوع وصول المساعدات الإنسانية لمستحقيها على اعتبار أن سوء التغذية يعد أحد التأثيرات الجانبية للنزاعات، وعلى أن منع وصول المساعدات الإنسانية واستعمال التجويع كأداة حرب يمثل انتهاكا صارخا للقانون الدولي الإنساني ولاتفاقيات جنيف.

كما أننا نعتبر أن الأزمة المسجلة فيما يتعلق بوصول المساعدات الإنسانية ما هي إلا انعكاس لوضع متأزم أصلا يعرف زيادة هائلة في الاحتياجات الإنسانية في ظل فشل جماعي، حيث تقف، مع الأسف،

المجموعة الدولية عاجزة عن إيجاد حلول سياسية لإنهاء النزاعات المسلحة. وهنا، نسجل التدهور الذي عرفته الوضعية الإنسانية خلال الفترة الأخيرة جراء الظروف الدولية الناجمة عن جائحة كورونا، التي عطلت قنوات الإنتاج والتوريد والتوزيع، مما أدى إلى تفاقم معاناة أولئك الذين وجدوا أنفسهم في مناطق نزاعات في ظل المزيد من عدم الاستقرار السياسي والاضطرابات، مع آثارها المباشرة والمدمرة على حياة المدنيين.

ويثمن بلدي الدور الرائد لمجلس الأمن في حماية المدنيين، لا سيما منذ اعتماد القرار ١٢٦٥ (١٩٩٩) الذي يضع حماية المدنيين في النزاعات المسلحة على رأس جدول أعمال المجلس، وهي من أعمدة عمليات حفظ السلام للأمم المتحدة، على اعتبار أن المدنيين في مناطق النزاع عادة ما يكونوا عرضة لانتهاكات تمس كرامتهم وأمنهم وتهدد أرواحهم.

كما يشدد بلدي على ضرورة توفير المساعدات الإنسانية لجميع المحتاجين في ظل الاحترام التام للقانون الدولي الإنساني وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، لا سيما القرار ١٨٢/٤٦ الذي ينص على مبادئ الإنسانية والحياد والنزاهة وضرورة احترام سيادة الدول وسلامتها الإقليمية وفقا لميثاق الأمم المتحدة. ومن أجل ضمان توفير التكفل الأمثل بالمدنيين في حالات النزاع، أود التأكيد على العناصر الأساسية التالية التي تثيرها المذكرة المفاهيمية لنقاشنا اليوم.

أولا، الاحترام التام للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان يعتبر حجر الزاوية لضمان وصول المساعدات الإنسانية للمحتاجين. وهنا، نشدد على أهمية اعتماد آلية عمل يتم إخطار مجلس الأمن من خلالها وبشكل تلقائي بأي انتهاك صارخ وموثق للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

ثانيا، المساءلة لكل أولئك الذين يعطلون وصول الدعم لجميع الأشخاص المحتاجين. ذلك أنه كلما تأخر الوصول لفترة أطول، ازداد الوضع سوءا مع انخفاض إمدادات الغذاء والإمدادات الأساسية الأخرى بشدة.

ثالثا، اعتماد مقاربة شاملة تضمن توجيه جميع الجهود وعلى جميع المستويات إلى تسهيل التواصل والتنسيق ووصول المساعدات الإنسانية الضرورية. وندعو في هذا الصدد إلى إشراك جميع الفاعلين في القرارات المتعلقة بإيصال المساعدات الإنسانية من أجل التكفل الأمثل بالمحتاجين.

رابعا، إن حشد الإمكانات والمساعدات اللازمة ضرورة ملحة من أجل التكفل بالحاجيات المتزايدة للمدنيين في مناطق النزاعات. وهنا، نؤكد على ضرورة وفاء جميع المانحين بالتزاماتهم من أجل توفير المساعدة الضرورية وعدم تفضيل الأولويات في العمل الإغاثي الدولي.

خامسا، تبقى التنمية الاقتصادية هي العامل الأبرز في التكفل بالحاجيات الأساسية للمدنيين. حيث ندعو لاعتماد مقاربة تنموية تحد من اعتماد الأشخاص على المساعدات وتحسين ظروفهم المعيشية.

أخيرا، إن كل المقترحات التي يمكن تقديمها بخصوص حماية المدنيين في النزاعات المسلحة وتسهيل وصول المساعدات الإنسانية تبقى حلولا جزئية ما لم يتم التعامل مع الأسباب الجذرية وإيجاد حلول مستدامة للنزاعات بما يضمن استقرار الدول وأمنها وتصريف الجهود إلى مسارات التنمية المستدامة بمختلف أبعادها البيئية والاقتصادية والاجتماعية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل مصر.

السيد الدندراوي (مصر) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أعرب عن تقديرنا للولايات المتحدة على رئاستها لمجلس الأمن هذا الشهر وعلى عقدها لهذه المناقشة المفتوحة السنوية في الوقت المناسب بشأن حماية المدنيين في النزاعات المسلحة. كما أشكر مقدمي الإحاطات على التحليلات الزاخرة بالمعلومات التي قدموها للمجلس.

إننا نعقد هذه المناقشة المفتوحة في الوقت الذي لا نزال نشهد فيه زيادة عالمية مقلقة في النزاعات المسلحة، بما يترتب عنها من آثار واسعة النطاق على حماية المدنيين ومزيدا من التحديات بشأن تطبيق القانون الدولي الإنساني. ونتيجة لذلك، لا تزال التحديات الطويلة الأجل

مستمرة، بما في ذلك التشرد وانعدام الأمن الغذائي والعقبات التي تحول دون الحصول على المياه والرعاية الصحية والتعليم والخدمات الأساسية الأخرى، مما يزيد من عبء محنة المدنيين. وللأسف لا يزال النساء والأطفال يتأثرون بشدة بشكل خاص جراء الآثار السلبية لعدم الاستقرار.

ويوضح التقرير الأخير للأمين العام (S/2022/381) كذلك التحديات المرتبطة بالنزاع المسلح، بما في ذلك استمرار الخسائر في أرواح المدنيين، وزيادة أسعار الأغذية والطاقة، والمزيد من الضغوط على سلاسل الإمداد، التي تأثرت بالفعل نتيجة لجائحة مرض فيروس كورونا.

ويسلط التقرير الضوء أيضا على أن العاملين في المجال الطبي والمرافق الطبية ما زالوا يتعرضون للهجوم، مما أدى إلى وفاة العاملين في مجال الرعاية الصحية وتدمير مرافق الرعاية الصحية وإلحاق الضرر بها. ومن المؤسف أن ذلك يحدث في وقت لا تزال فيه الجائحة تخلف آثارا خطيرة على البلدان المتأثرة بالنزاعات وعلى الجهود الرامية إلى إنهاء النزاعات المسلحة.

ولذلك، من الضروري أن نواصل الدعوة إلى أهمية ضمان الوصول الآمن إلى الرعاية الصحية وتقديمها في حالات النزاع المسلح وحماية العاملين في المجال الإنساني والطبي وحفظة السلام أثناء هذه النزاعات لضمان استمرارهم في العمل من أجل الوفاء بولاياتهم والإسهام في حماية المدنيين.

ولذلك عملت مصر مع أعضاء مجلس الأمن الآخرين في عام ٢٠١٦ لتقديم القرار ٢٢٨٦ (٢٠١٦)، بشأن حماية العاملين في المجال الطبي والمرافق الطبية في النزاعات المسلحة، والذي اعتمد بالإجماع. ويستند ذلك القرار الهام إلى الأطر القانونية القائمة التي تلزم الأطراف في النزاعات المسلحة وتدين انتهاكات القانون الدولي الإنساني. ويحث أيضا الدول الأعضاء على اعتماد تدابير عملية لمنع حدوث مثل هذه الانتهاكات، ويدعو إلى ضمان الحصول على الرعاية الطبية دون عوائق.

ويبرز استمرار النزاعات المسلحة الحاجة إلى اتباع نهج شامل يتصدى للتحديات الهائلة التي ينطوي عليها هذا الأمر، مع مراعاة الأسباب الجذرية لهذه النزاعات والنظر في أساليب تعزيز حماية المدنيين على أساس أطول أجلا، بما في ذلك عن طريق تعزيز التنمية المستدامة، وإيجاد فرص العمل، والنمو الاقتصادي، والقضاء على الفقر، وتوفير حلول سياسية مستدامة وفعالة للنزاعات، وكذلك ضمان عدم تكرارها. ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلا بالاعتراف بالحاجة إلى تعزيز الاستقرار الإقليمي والدولي واتخاذ إجراءات جماعية لمواجهة التهديدات التي يشكلها الإرهاب الدولي على المناطق المضطربة أصلا.

ويضيف دور الجهات الفاعلة من غير الدول في النزاعات المسلحة واستهداف المدنيين مزيدا من التحديات لإطالة أمد النزاعات، مما يهدد الاستقرار الإقليمي والدولي ويفاقم أخطار تهريب الأسلحة وغيرها من المواد غير المشروعة. ويعكس ذلك الأهمية المستمرة لتوطيد دور مؤسسات الدولة ذات الصلة والآليات الوطنية المسؤولة عن معالجة النزاعات بغية تعزيز الاستقرار والتقيد بالقانون الدولي.

وعلاوة على ذلك، لا تزال عمليات حفظ السلام تؤدي دورا أساسيا في حماية المدنيين من خلال تقديم المساعدة وبناء القدرات وتعزيز مؤسسات الدولة، مع التركيز في الوقت نفسه على تعزيز الملكية الوطنية.

ولا تزال مصر مساهما رئيسيا في عمليات حفظ السلام، اعترافا بدورها القيم في حماية المدنيين، وتعزيز الاستقرار، ومساعدة البلدان في الانتقال من النزاع إلى السلام. ولذلك، من المهم تزويد عمليات حفظ السلام بالموارد البشرية والمادية الكافية والوفاء بجميع الالتزامات لضمان تجهيزها بالموارد الكافية.

وفي الختام، يتحتم على المجتمع الدولي أن يواصل جهوده الرامية إلى تعزيز حماية المدنيين في النزاعات المسلحة. وكما يذكر تقرير الأمين العام، فإن أنجع طريقة لحماية المدنيين هي منع نشوب النزاعات المسلحة وتسويتها سلميا. وتفاقم التحديات العالمية المتزايدة من تعقيد محنة المدنيين، مما يستلزم بذل جهد مشترك لتخفيف معاناتهم

وتحقيق التنمية والاستقرار والنمو الاقتصادي. وستواصل مصر، من جانبها، الدعوة إلى تعزيز السلام والاستقرار والدعوة إلى النهوض بحماية المدنيين في إطار منظومة الأمم المتحدة المتعددة الأطراف.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل سويسرا.

السيد هاوري (سويسرا) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن مجموعة الأصدقاء المعنية بحماية المدنيين في النزاعات المسلحة، وهي شبكة أقاليمية تضم ٢٧ دولة عضوا.

ونشكر الولايات المتحدة على تنظيم هذه المناقشة الهامة، ونشكر مقدمي الإحاطات على إسهاماتهم.

كما يبرز تقرير الأمين العام (S/2022/381)، فإن الحالة العالمية لحماية المدنيين حالة قاتمة. ففي أفغانستان، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وإثيوبيا، ومالي، وسورية، وأوكرانيا، واليمن، والعديد من الأماكن الأخرى، يعاني المدنيون أكثر من غيرهم من عواقب النزاع المسلح. ويجب أن يتغير ذلك – ولا يمكن أن يتغير إلا نتيجة احترام جميع الأطراف في النزاعات المسلحة للقانون الدولي الإنساني على نحو صارم وفي جميع الظروف.

ونود أن نسلط الضوء بصفة خاصة على أهمية إدماج القانون الدولي الإنساني وتنفيذه على الصعيد الوطني. وتعرقل الخدمات الأساسية مثل الرعاية الطبية للجرحى والمرضى أو تتعرض للهجوم عمدا في العديد من السياقات. وتشير مجموعة الأصدقاء إلى أحكام القانون الدولي الإنساني والقرار ٢٢٨٦ (٢٠١٦) بشأن حماية البعثات الطبية، وكلاهما يجب أن تنفذه بدقة جميع أطراف النزاع المسلح.

وعلاوة على ذلك، وفي ظل الاتجاه الذي شهد المزيد من حالات الجوع الناجم عن النزاع في العام الماضي، هناك حاجة ماسة إلى بذل المزيد من الجهود لمنع الجوع والتخفيف من حدته في حالات النزاع المسلح، تمشيا مع القانون الدولي الإنساني، والقرار ٢٤١٧ (٢٠١٨)، بشأن النزاع والجوع، والقرار ٢٥٧٣ (٢٠٢١)، بشأن البنى التحتية المدنية ذات الأهمية الحاسمة.

وبالإضافة إلى ذلك، بلغ عدد المشردين قسرا مستوى قياسيا، وثلثاهم تقريبا من المشردين داخليا. ولذلك، نرحب بوضع برنامج عمل الأنشطة الذي أعلنه الأمين العام بشأن التشريد الداخلي ونشجع جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة على تنفيذ توصياته بالتشاور الوثيق مع الدول الأعضاء المعنية.

وفي بعض السياقات، تنمو أجيال كاملة من الأطفال دون أن تعيش مطلقا في سلام. وتدعو مجموعة الأصدقاء جميع الجهات الفاعلة إلى منع الانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل وضمان احتياجاته المحددة من الحماية. وفي ذلك الصدد، نرحب باتخاذ القرار ٢٦٠١ (٢٠٢١) في العام الماضي، الذي يركز بشكل خاص على حماية الحق في التعليم.

ويؤثر العنف الجنسي المتصل بالنزاع على الأطفال والنساء والرجال، إذ أن ٩٧ في المائة من الضحايا المسجلين هم من النساء والفتيات. ويجب إنهاء وصم الناجين لكي يشعروا بالقدرة على الإدلاء بشهاداتهم والحصول على الخدمات والمطالبة بالمساءلة. وفي هذا الصدد، من الضروري أيضا تعزيز النظم القضائية. ومن الأهمية بمكان اتخاذ تدابير وقائية لضمان عدم تكرار هذه الأعمال الفظيعة.

ولذلك، تشدد مجموعة الأصدقاء على أهمية احترام القانون الدولي الإنساني وضرورة تعزيز حماية المدنيين، بما في ذلك من الآثار الإنسانية التي يمكن أن تنشأ عند استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان. وتحيط مجموعة الأصدقاء علما بالمشاورات الجارية بقيادة أيرلندا.

وفيما يتعلق بعمليات السلام، فإننا ننوه بالجهود المهمة المبذولة لتحسين حماية المدنيين من جانب عمليات حفظ السلام من خلال مبادرة العمل من أجل حفظ السلام والمبادرة المعززة من أجل حفظ السلام. وعلاوة على ذلك، نشدد على أن الانتقال إلى أشكال أخرى من وجود الأمم المتحدة يتطلب تركيزا خاصا على حماية المدنيين. وندعو المجلس والأمم المتحدة والدول الأعضاء إلى كفالة ترسيخ الحماية كأولوية في التخطيط والتنفيذ المبكرين لعمليات الانتقال بغية تجنب الثغرات في أمن المدنيين.

ويصف تقرير هذا العام التحديات المتداخلة التي تواجه العمليات الإنسانية. وأود أن أشدد على نقطتين في ذلك الصدد.

أولا، يجب تحسين أمن الجهات الفاعلة في المجال الإنساني وأصولها. وهذا أحد أهم الشروط المسبقة لضمان الوصول السريع والآمن ودون عوائق لجميع المحتاجين.

ثانيا، إن عدم تجريم الاتصال بجميع الأطراف في النزاعات المسلحة، بما في ذلك جميع الجماعات المسلحة، بهدف التفاوض بشأن وصول المساعدات الإنسانية واحترام القانون الدولي الإنساني أمر بالغ الأهمية.

وأخيرا، نؤكد على توصيات الأمين العام الواردة في التقرير ونشجع المجلس والدول الأعضاء والأمم المتحدة بقوة على تنفيذها.

(تكلم بالفرنسية)

أود أن أضيف نقطتين بصفتي الوطنية وأن أؤيد الكلمات التالية لرئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

”إن جوهر العمل الإنساني واتفاقيات جنيف هو أن تتمكن المنظمات المحايدة والنزيهة من العمل في أوقات الحرب“.

وإذ تؤيد سويسرا ذلك التأكيد، تود أولا أن تشدد على أن هناك أدلة وافرة على أن الجزاءات وتدابير مكافحة الإرهاب يمكن أن تكون لها عواقب سلبية غير مقصودة على الجهود الإنسانية. وكما يؤكد اتخاذ القرار ٢٦١٥ (٢٠٢١)، بشأن أفغانستان، فحيثما توفرت الإرادة السياسية، هناك حلول للتخفيف من حدة ذلك التحدي، مثل الاستثناءات الكاملة لأغراض إنسانية. وندعو المجلس إلى إدراج هذه الإعفاءات في جميع نظم الجزاءات وتدابير مكافحة الإرهاب، كما ندعو الدول الأعضاء إلى تنفيذها على ذلك الأساس.

ثانيا، تتعاضد عوامل تغير المناخ والتدهور البيئي والنزاع المسلح مسببة دوامة سلبية تهدد سلامة السكان المتضررين وأمنهم. ويمكن للآثار الضارة لتغير المناخ أن تطيل أمد النزاعات الجارية أيضا. فهي لا تزيد عدد الضحايا المدنيين فحسب، بل تشكّل أيضا تهديدا لجهود السلام والتنمية الطويلة الأجل. وعليه، يجب التصدي لتلك المسائل بشكل شامل ومن دون إبطاء.

وبلدي سويسرا، بوصفه مرشحا لعضوية مجلس الأمن، ملتزم بحماية المدنيين في حالات النزاع المسلح وبتنفيذ القانون الدولي الإنساني تنفيذا كاملا. فنحن نسعى لأن يكون لنا دور إيجابي في تحقيق السلام وكفالة الكرامة الإنسانية في أوقات الحرب.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): لا يزال هناك عدد من المتكلمين المدرجين في قائمة هذه الجلسة. ونظرا لتأخر الوقت أعتزم، بموافقة أعضاء مجلس الأمن، تعليق الجلسة حتى الساعة ١٤/١٥.

عُلقت الجلسة الساعة ١٣/١٠.